دولة الإمارات العربية المتحدة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكمة

40

اقرأ في هذا العدد

الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح

مصطلح شيخ ومرويات البخاري في الصحيح لمن وصف به (دراسة منهجية نقدية)

القيم الحضارية بين السنة النبوية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان
(قراءة في النظرية والتطبيق)

الاستحالة وتطبيقاتها المعاصرة في مجال التداوي (تأصيل وتنزيل)

أثر الغلو في فكر الإنسان وتفكيره

البلاغة والرّواية (قراءة في الخطاب النقديّ الروائيّ عند د. محمّد إقبال عرويّ)

الذب عن محارم الله تعالى (حسان بن ثابت أنموذجا)

مسألة (وَخْدَ) دراسة نحوية قرآنية

Strategies for Reading and Writing Instructional Texts: Catering for Multiple Audience

العدد الأربعون
البريد الإلكتروني iascm@emirates.net.ae
الموقع الإلكتروني www.islamic-college.ae

1432هـ /2010 م

مَجَلَّـــة

كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإِسلاميَّةِ والعربيَّةِ

مجلة علمية محكَّمة

نصف سنويَّة

تأسست سنة ١٩٩٠

العدد الأربعـــــون

محرم ١٤٣٢ هـ - ديسمبر ٢٠١٠ م

المشرف العام

د. محمـد عبدالرحمن
مدير الكلية

رئيس التَّحرير

أ. د. أحمـد حســـاني

هيئة التَّحرير

أ. د. محمـد عبّـدالله سعـــادة
أ. د. عبـدالله محمـد الجبوري
أ. د. عمـــر عبـــد المعبـــود
أ. د. فيصـل إبراهيم رشيـــد

ردمد : ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــــات

- **الافتتاحية**

رئيس التحرير ١٤-١٥

- **الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح**

د. عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان ١٩-٩٤

- **مصطلح شيخ ومرويات البخاري في الصحيح لمن وصف به دراسة منهجية نقدية**

د. إيمان علي العبد الغني ٩٥-١٦٦

- **القيم الحضارية بين السنة النبوية و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قراءة في النظرية والتطبيق)**

أ.د.عبد العزيز الصغير دخان ١٦٧-٢٣٤

- **الاستحالة وتطبيقاتها المعاصرة في مجال التداوي تأصيل وتنزيل**

د. قطب الريسوني ٢٣٥-٣٠٠

- **أثر الغلو في فكر الإنسان وتفكيره**

د. أحمد ضياء الدين حسين ٣٠١-٣٤٦

- **البلاغة والرِّواية قراءة في الخطاب النقديّ الروائيّ عند د. محمّد إقبال عرويّ**

أ. م. د. محمّد جواد حبيب البدرانيّ

د. إسماعيل إبراهيم فاضل المشهدانيّ ٣٤٧-٣٨٨

- **الذب عن محارم الله تعالى حسان بن ثابت أنموذجاً**

د. سعاد سيد محجوب ٣٨٩-٤٣٦

- **مسألة (وَحْدَ) دراسة نحوية قرآنية**

د.مها بنت عبدالعزيزبن إبراهيم الخضير ٤٣٧-٤٨٨

- **Strategies for Reading and Writing Instructional Texts: Catering for Multiple Audience**

Dr. Tharwat M. EL-Sakran 5-42

الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح

د. عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان

أستاذ الحديث وعلومه المشارك

جامعة طيبة ـ المدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وبعد :

فعنوان البحث: الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح، وموضوعه وهدفه: جمع هؤلاء الرواة، ثم دراسة جرح الإمام البخاري لهم، وهل ثبت هذا الجرح أو لم يثبت ؟ وبعد ذلك تحقيق كيفية تخريجه لحديثهم في كتابه الصحيح، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: دقة وبراعة الإمام البخاري ، واتساق منهجه ، واطراد مسلكه في جرح الرواة وتعديلهم، وحسن انتقائه لأحاديث هؤلاء الرواة، وبيان الفرق بين مَنْ أخرج لهم في الأصول والموصولات احتجاجاً ومَنْ أخرج لهم في المتابعات أو المعلقات ، وأنَّ المتكلم فيهم من رواة الصحيح ليس في مقتضى جرحهم الطعن في شيء من أحاديث الصحيح مطلقاً، وأنه لا تلازم بين جرح الراوي وإخراج حديثه، أو الرواية عنه في الجملة .

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على محمد وآله وصحبه أجمعين.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيه، وآله، وصحبه، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، أما بعـد :

فمما لا شك فيه عند عامة المسلمين أن صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم – هما مصدر الشرع وموارده، وأصل هذا الشَّأْن وأساسُهُ.

وقد بذل الإمامان – رحمهما الله تعالى ورضي عنهما – جُهْداً عظيماً، وتحملا جَهْداً ثقيلاً في سبيل تصنيف الكتابين، والعناية بتدوين أحاديثهما، فأكرمهما الله تعالى – وهو الذي وفَّقهما أولاً – بتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول، وإجماع العام والخاص عليهما في الجملة، وقد تعددت جهود أهل العلم حول الكتابين = إسناداً ومتناً.

وفي سياق هذا الاهتمام كُتِبَ العديد من المصنفات في بيان أحوال رجال الشيخين.

وإنَّ من هذه الكتب التي استوقفتني كثيراً، ونظرتُ فيها طويلاً كتاب (**البيان والتوضيح لمن أُخْرِج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح، لأبي زرعة العراقي**) [1]، ولفت نظري جملة من الرواة قد جرحهم الإمام البخاري : وهم من رجاله، فانقدحت في الذهن فكرة هذا الموضوع ؛ دفاعاً عن الإمام وكتابه، ونفياً لما قد يفهمه بعض الأغرار تناقضاً، ويتوهمه اضطراباً، وقد كان ذلك وبينما البحث في مرحلته الأخيرة إذ بي أقف في أحد مواقع الرافضة – قبَّحهم الله وخيَّبهم – على كلام في هذا الموضوع، حيث جعلوا هذا التصرف من الإمام سبباً كبيراً للنيل منه ومن كتابه الجليل العظيم.

١- له طبعة فريدة – فيما أعلم – بتحقيق كمال الحوت، أصدرته دار الجنان في بيروت، وهي طبعة سيئة فيها تحريف وسقط، ويعمل أحد طلاب العلم الفضلاء على تحقيقه.

ولم أقف – حسب علمي – على بحث علمي يجمع أطراف الموضوع، مع ما له من الأهمية[٢]، وتكمن هذه الأهمية في أمور، منها :

الدفاع عن الإمام وكتابه، والرد على مَنْ زعم تناقضه في صنيعه.

تبيُّن منهج الإمام البخاري في نقد الرواة وجَرْحهم، وتوضيح طريقته في انتقاء مرويات الراوي.

بيان منهجه في إخراج الأحاديث ؛ احتجاجاً أو متابعة، وصلاً أو تعليقاً.

أنَّ في ذلك إضافةً هامةً في معرفة شرط البخاري في صحيحه من خلال نقد الإمام للرواة مع إخراجه أحاديثَ لهم.

أنَّ جمع هؤلاء الرواة، وكيفية رواية البخاري لهم توضِّح التطبيق العملي لأثر الجرح والتعديل في الرواة، وكيفية الجمع بين النظرية والتطبيق.

إظهار ألاَّ تلازم بين مطلق الجرح في الراوي وإخراج حديثه.

الدراسات السابقة والمتعلقة :

سبقت الإشارة إلى أنني لم أقف على بحث يجمع أطراف الموضوع خصيصاً، فأما المتعلق فقد وقفت على ما يلي :

- منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، رسالة دكتوراه في جامعة بغداد، مقدمة من الباحث محمد سعيد حوى، عام ١٩٩٦، ولم أطلع عليها.
- منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتابه التاريخ الكبير، رسالة ماجستير في جامعة الأمير عبد القادر بالجزائر، ولم أطلع عليها.

٢- وثمة بحث آخر له تعلق بهذا البحث – تمَّ تحكيمه بفضل الله تعالى –، وعنوانه : الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وانفرد الإمام مسلم بالإخراج لهم.

- البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل، بحث للدكتور محمد علي قاسم العمري، نشر في مجلة أبحاث اليرموك، عام ١٤١٠هـ، وقد اطلعت على ملخصه.

- منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح (الشيعة أنموذجاً)، للباحثة كريمة سوداني، مطبوع متداول.

- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، للباحث أبي بكر كافي، مطبوع متداول.

- منهج الإمامين البخاري ومسلم في الرواية عن رجال الشيعة في صحيحيهما، للباحث محمد خليفة الشرع، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠م، ولم أطلع عليها.

- الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه – دراسة تطبيقية – للباحث محمد ماهر المظلوم، وهو بحث مقدم لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة، ويقع في مائة وخمس صفحات.

- مرويات المختلطين في الصحيحين، للدكتور جاسم بن محمد العيساوي، مطبوع متداول.

- مرويات مَنْ رُمِيَ بالإرجاء في صحيح البخاري – دراسة تطبيقية –، للدكتور إدريس بن عسكر العيساوي، مطبوع متداول.

- روايات المدلسين في صحيح البخاري، للدكتور عوَّاد الخلف، مطبوع متداول.

وليس يخفى وجود تقاطع أو اشتراك مع بعض هذه الأبحاث في شيءٍ مما ذَكَرتُ، ولكن أهداف كل موضوع تفصله عن غيره، كما أنَّ خطوات العمل ونتائج البحث تُظْهِر الإضافة العلمية، والابتكار في التناول – أسأل الله تعالى الإعانة والسداد –.

وقد جعلتُ الموضوعَ في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، تلا ذلك الخاتمة، وذكرتُ بعد ذلك ملحقاً فيما استشكلت من الرواة، ثم ذيَّلت البحث بالفهارس اللازمة، وكانت الخطة وفق ما يلي :

المقدمة، وقد تضمنت :

١. الحمد والثناء على الله تعالى، والصلاة على رسوله ﷺ.

٢. أهداف الدراسة، وأسباب البحث.

٣. الدراسات السابقة والمتعلقة.

٤. خطة العمل.

٥. مصطلحات البحث.

التمهيد، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : شرط الإمام البخاري في صحيحه.

المطلب الثاني : منهج الإمام في الجرح والتعديل.

المطلب الثالث : الرواة المنتقدون في الصحيحين.

المبحث الأول : الرواة الذين جَرَحَهم الإمام وقد أخرج لهم موصولاً.

المبحث الثاني : الرواة الذين جَرَحَهم الإمام وقد أخرج لهم تعليقاً.

وقد كتبت المبحث الأول في إطار الخطوات التالية :

- عنونت البحث بقولي : الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح، وأنبه إلى أنَّ مقصودي نقلُ كل عبارة أو تصرف للإمام أفهمَ جرحاً للراوي، وإنْ كان مجاباً عنه، أو ربما بيَّنتُ من خلال البحث مراد الإمام وأنه لم يقصد الجرح، وذلك مثل بعض الرواة الذين ذكرهم في الضعفاء ولم يقصد جرحهم، فهؤلاء أذكرهم وأبيِّن وجه تصرفه ؛ فكون الإمام يذكرهم في مثل هذا الكتاب يَنْسِبُ إليه الجرح، ومَنْ ثَمَّ يورث الإشكال.
- أنقل أولاً ترجمة الراوي من تقريب التهذيب، ثم أذكر في الحاشية أهم مصادر ترجمته.
- بعده أورد كلام الإمام في الراوي من كتبه، وإلاَّ من أعلى مصدر ذكر جرح الإمام للراوي، ونصَّ كلامه.
- ثم أبين رواية الراوي في الصحيح، وكيف أُخْرج له فيه، وأنقل في الغالب كلام الباجي في كتابه التعديل والتجريح، وقد أذكر نصَّ الحديث أحياناً، ثم أذكر في الحاشية الجزء والصفحة ورقم الحديث.
- بعد هذا أذكر الجواب عن جرح الإمام – إنْ ثبت – ووجه التوفيق بين هذا الجرح وإخراج حديثه، وأنقل في هذا كلام أهل العلم، لاسيما ما يذكره الحافظ ابن حجر في هدي الساري.

وأما في المبحث الثاني فإني أَقْتَصِرُ على نقل ترجمة الراوي من التقريب، ثم أذكر كلام الإمام فيه، وبعده بيان موضع التعليق عنه في الصحيح، أسردها سرداً، فأما الجواب فإنه معلوم إجمالاً أنَّ هؤلاء ليسوا من شرطه حتى يستشكل ذكرهم في الصحيح.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

ملحق فيما استشكلت من الرواة.

الفهارس.

فأما مصطلحات البحث فهي كالتالي :

- إذا أحلت إلى الصحيح فالمقصود مع فتح الباري، الطبعة السلفية.
- إذا أطلقت الإحالة إلى التهذيب فالمقصود تهذيب التهذيب لابن حجر.
- إذا أحلت إلى تقريب التهذيب فالمقصود طبعة أبي الأشبال أحمد محمد شاكر.
- إذا أحلت إلى كتاب الضعفاء للبخاري فالمقصود الطبعة التي بتحقيق أحمد ابن إبراهيم أبي العينين.
- إذا أحلت إلى كتاب التاريخ الأوسط للبخاري فالمقصود الطبعة التي بتحقيق الدكتور تيسير أبو حيمد، والدكتور يحيى الثمالي.
- إذا أطلقت الإحالة إلى كتاب النكت على ابن الصلاح فالمقصود كتاب ابن حجر لا الزركشي.

والله تعالى أسأل الإعانة والتوفيق، وأن يبارك في الجهد، ويحقق المسعى، ويسدِّد الخُطَى، وأن يجعل أعمالنا جميعاً خالصةً لوجهه الكريم.

التمهيد

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : شرط الإمام البخاري في صحيحه

قال ابن طاهر : «اعلم أنَّ البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطْتُ أنْ أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم[٣].

واعلم أن شرط البخاري ومسلم أنْ يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته[٤] إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع...، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم؛ لشبهة وقعت في نفسه»[٥].

وقال أبو بكر الحازمي : «ومذهب من يخرج الصحيح أنْ يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أثبات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لايصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم.

فلنوضح ذلك بمثال : وهو أنْ يُعْلم مثلاً أنَّ أصحاب الزهري على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى

٣- ينبغي التنبه إلى أنَّ ذلك في الغالب، وإلا فمن المعلوم أنَّ منْ الأئمة مَنْ أوضح بعضَ شرطه، وشيئاً من منهجه فيما أخرج ؛ كما صنع الإمام مسلم في مقدمته، والإمام أبو داود في رسالته إلى أهل مكة.

٤- تعقب بعض الأئمة الحازمي في هذه العبارة، وأجيب عن ذلك، وفي المسألة مناقشات ليس هذا موضع بسطها. ينظر : شرح العراقي لألفيته ص (٢١)، وتدريب الراوي (١ / ١٠٤).

٥- شروط الأئمة الستة ص (٨٥-٨٦)، وينظر : هدي الساري ص (٩).

في العدالة، غير أنَّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدةً يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم...، وقدْ يُخرج البخاري أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة»[٦].

قال ابن حجر : «فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري، وقد يُخْرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب، ويُخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية، وأما الرابعة والخامسة فلا يُعَرِّجان عليهما.

قلت : وأكثر ما يُخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع، وأصحاب الأعمش، وأصحاب قتادة، وغيرهم، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم مَنْ قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به ؛ كيحيى ابن سعيد الأنصاري، ومنهم مَنْ لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره، وهو الأكثر»[٧].

قال الحافظ ابن رجب : «اعلم أن الرواة أقسام : فمنهم : من يتهم بالكذب. ومنهم : من غلب حديثه المناكير ؛ لغفلته وسوء حفظه. وقسم ثالث : أهل صدق وحفظ، ويندر الخطأ والوهم في حديثهم أو يقل، وهؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج بهم. وقسم رابع : وهم أيضاً أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً، لكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا هو القسم الذي ذكره

٦- شروط الأئمة الخمسة ص (١٥٠-١٥٥) بتصرف يسير، وينظر : هدي الساري ص (٩-١٠).
٧- هدي الساري ص (٩-١٠).

الترمذي ههنا، وذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه ترك حديث هذه الطبقة.

وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدَّثوا عنهم...، وإلى طريقة يحيى بن سعيد يميل علي بن المديني، وصاحبه البخاري»[٨].

ويتعلق بمسألة شرط الإمام في كتابه؛ موقفهُ من الرواة الذين طعن في عدالتهم بسبب البدعة، فمن المعلوم أنَّ الإمام أخرج لجملة من هؤلاء، وقد ذكرهم الحافظ ابن حجر في هدي الساري فبلغوا تسعة وستين راوياً[٩]، ويمكن استجلاء منهج الإمام في تخريجه لحديثهم فيما يلي :

- أنَّ جملةً منهم لم يثبت عنهم ما رُمُوا به من الابتداع.
- أنَّ مَنْ ثبت عنه ذلك فليس فيهم مَنْ بدعته مُكَفِّرة، كما أنَّ أكثرهم لم يكونوا دعاة لبدعهم.
- أكثر ما روى لهم في المتابعات والشواهد، وإنْ روى لهم في الأصول أورد لهم متابعاً[١٠].

وصنيع الإمام هذا لم ينفرد به، بل هو مذهب أكثر الأئمة في الرواية عن هؤلاء، فمتى صدقت لهجةُ الراوي، وضبط حديثَهُ، وأتقن حفظَهُ، ولم يُتَّهم في نقله فلا مَعْدِلَ عن قبول روايته وإلاَّ لذهب الكثير من الحديث.

قال الخطيب البغدادي : «قال علي بن المديني : لو تركتُ أهلَ البصرة لحال القدر، ولو تركت أهلَ الكوفة لذلك الرأي - يعني التشيع - خربت الكتب -

٨- شرح علل الترمذي (١ / ٣٩٦-٣٩٨).
٩- ص (٤٥٩-٤٦٠).
١٠- ينظر : منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها ص (١٠٤-١٠٥)، ومنهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح ص (٨٩-٢٠٨)، وينظر من هذا البحث المطلب الثالث.

قوله : خربت الكتب – يعنى لذهب الحديث –»[11].

المطلب الثاني : منهج الإمام في الجرح والتعديل

اشتهر الإمام بكمال ورعه – لاسيما في هذا الباب – وقد عُرِف عنه إطلاق عبارات سهلة لفظاً شديدة معنى، كل هذا لعفة لسانه وشدة توقيه.

قال الذهبيّ : «وقال بكر بن منير : سمعتُ أبا عبد الله البخاري يقولُ : أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً. قلتُ : صَدَقَ رحمه الله، ومَنْ نَظَرَ في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه؛ فإنه أكثر ما يقول: منكر الحَديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا وقلّ أنْ يقول : فلان كذاب، أو كان يضع الحَديث، حتى إنه قال : إذا قلتُ فلان في حديثه نظر فهو متهم واه، وهذا معنى قوله : لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً، وهذا هو والله غاية الورع»[12].

وقال ابن حجر : «البخاريُّ في كلامه على الرجال في غاية التحري والتوقي، ومَنْ تأمل كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه وإنصافه، فإنَّ أكثرَ ما يقولُ :منكر الحَديث، سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه ونحو هذا، وقلَّ أن يقول : فلان كذاب، أو يضع الحَديث، بل إذا قَالَ ذلك عزاه إلى غيره بقوله : كذَّبه فلان، رماه فلان بالكذب، حتى إنه قَالَ : مَنْ قلتُ فيه : في حديثه نظر فهو متهم، ومن قلتُ فيه : منكر الحَديث فلا تحل الرواية عنه»[13].

وقد صُنِّف كأحد الأئمة المعتدلين في جرح الرواة ؛ إذ لم يكن متعنتاً يغمز الراوي بأدنى خطأ، ولا متساهلاً في قبول أي راوٍ، أو السكوت عن جرحه مع

١١- الكفاية ص (١٥٧).
١٢- سير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٣٩)، وينظر أيضاً : تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٢)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢ / ٢٢٤).
١٣- تغليق التعليق (٥ / ٣٩٧)، وينظر : هدي الساري ص (٤٨٠).

استحقاقه له.

قال الحافظ الذهبي؛ مبيِّناً أقسام المتكلمين في الرجال : «قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثَّق شخصاً، فعُضَّ على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ؟ فإنْ وافقه ولم يوثِّق ذاك أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيف، وإنْ وثَّقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مُفَسَّراً، يعني لا يكفي أنْ يقول فيه ابن معين مثلاً : هو ضعيف، ولم يوضِّح سبب ضعفه، وغيره قد وثَّقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب.

وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني، متعنتون.

وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي، متساهلون.

وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي، معتدلون منصفون»[١٤].

قال ابن حجر : «كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأولى : شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية : يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة : يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

١٤- ذكر مَنْ يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٧١-١٧٢)، وينظر أيضاً : النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (١ / ٤٨٢)، والمتكلمون في الرجال للسخاوي ص (١٤٤).

ومن الرابعة : أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري»[١٥].

فأما منهجه في كتاب الضعفاء؛ فعُرِفَ من سَبْره والنظر فيه : أنه ليس كل مَنْ أورده فيه يكون ضعيفاً، بل ربما ذكر الراوي للدفاع عنه، أو لبيان عدم صحة ما نسب إليه من حديث، أو تصريح بسماع، أو نحو ذلك ؛ ولذا ذكر بعض الصحابة فيه من هذا الوجه.

كما أنَّ الإمام قد يطلق عبارة جرح في ترجمة راوٍ، في التاريخ الكبير أو غيره، ومراده بعض مَنْ في السند، وليس المقصود صاحب الترجمة، ويُعْرَف هذا بالقرائن.

قال الذهبي في ترجمة أُوَيْس بن عامر من الميزان : «قال البخاري : يماني مرادي، في إسناده نظر فيما يرويه. وقال البخاري أيضاً في الضعفاء : في إسناده نظر، يُرْوَى عن أُوَيس في إسنادِ ذلك.

قلت : هذه عبارته، يريد أنَّ في الحديث الذي رُوِيَ عن أُوَيس في الإسناد إلى أُويس نظراً، ولولا أنَّ البخاري ذكر أُوَيساً في الضعفاء لما ذكرته أصلاً ؛ فإنَّه من أولياء الله الصادقين، وما روى الرجل شيئاً فيُضَعَّف أو يُوثَّق من أجله»[١٦].

وقال ابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن صفوان من لسان الميزان : «قال البخاري في الضعفاء الكبير : لا يصح حديثه. انتهى. وهذا إنْ كان مراده عبد الرحمن بن صفوان بن أمية بن خلف فقد قيل : إنَّ له صحبة، فما كان ينبغي للمؤلف – يعني الذهبي – أنْ يذكره ؛ لأن البخاري إذا ذكر مثل هذا إنما يريد التنبيه على أنَّ الحديث لم يصح إليه، وكذا هو فإنَّ في حديثه اضطراباً كثيراً»[١٧].

١٥- النكت على ابن الصلاح (١ / ٤٨٢)، وينظر : المتكلمون في الرجال للسخاوي ص (١٤٤).
١٦- (١ / ٢٧٨-٢٧٩).
١٧- (٥ / ١٠٨-١٠٩)، وينظر : تعجيل المنفعة (١ / ٥٣١).

وقال المعلِّمي : «ذكر البخاري في الضعفاء هند بن أبي هالة وهو صحابي، وقال : يتكلمون في إسناده، فهذا اصطلاح البخاري يذكر في الضعفاء مَنْ ليس له إلاَّ حديث واحد لا يصح، على معنى أنَّ الرواية عنه ضعيفة، ولا مشاحَّة في الاصطلاح»[١٨].

المطلب الثالث : الرواة المنتقدون في الصحيحين.

من المعلوم المستيقَن أنَّ العصمة لكتاب الله تعالى، وما سواه فهو جُهْد بشري يعتوره النقص والخطأ، ويتجاذبه اختلاف الاجتهاد والنَّظَر، ومن ذلك هذان الكتابان ؛ إذ انتُقدا في التخريج لجملة من الرواة بلغ عددهم إجمالاً (٢٤٠ راوياً) – كما سيأتي في كلام الإمام السيوطي –، وقد أُجيب عن جملة هذا الانتقاد بكلام محرَّر، وسوف أذكر في هذا المقام جواباً للحافظ الذهبي، ثم أُلَخص بعده كلاماً للحافظ ابن حجر حول عموم مَنْ تُكلِّم فيهم من رجال الصحيح، وكلاماً آخر للإمام السيوطي حول الموازنة بين الصحيحين من جهة إخراجهما لأحاديث الرواة المتكلم فيهم، وأصله لابن حجر في النكت على ابن الصلاح، وأختم بخلاصة للعلاَّمة عبد الرحمن المعلِّمي، وبذلك يتبين المراد – بإذن الله تعالى –.

قال الحافظ الذهبي : «مَنْ أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين :

أحدهما : ما احتجا به في الأصول، وثانيهما : مَنْ خرَّجا له متابعةً، وشهادةً، واعتباراً.

فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثَّق ولا غُمِز، فهو ثقة حديثه قوي، ومَنْ احتجا به أو أحدهما وتُكلِّم فيه ؛ فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار،

١٨- الجرح والتعديل (٢ / ٣٤٥) حاشية رقم (٣).

فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح.

فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومَنْ خرَّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم مَنْ في حفظه شيءٌ، وفي توثيقه تردد، فكل مَنْ خُرِّج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهان بيِّن.

نعم الصحيح مراتب، والثقات طبقات، فليس مَنْ وُثِّق مطلقاً كمن تكلم فيه، وليس مَنْ تكلِّم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعَّفوه، ولا مَنْ ضعَّفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذَّبوه»[19].

قال الحافظ ابن حجر: «ينبغي لكل منصف أنْ يعلم أنَّ تخريج صاحب الصحيح لأيِّ راوٍ كان مقتضيا لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير مَنْ خُرِّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل مَنْ ذكر فيهما، هذا إذا خُرِّج له في الأصول، فأما إنْ خُرِّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات مَنْ أُخْرِج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل تعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبيَّن السبب، مُفَسَّراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة - يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه - قال

١٩- الموقظة ص (٧٩-٨١).

الشيخ أبو الفتح القُشَيري في مختصره : وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدَّمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

قلت : فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح ؛ لأنَّ أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند بأنْ يُدَّعى في الراوي أنه كان يُدلِّس أو يُرْسل.

فأما جهالة الحال؛ فمندفعة عن جميع مَنْ أُخْرج لهم في الصحيح ؛ لأنَّ شرط الصحيح أنْ يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أنَّ أحداً منهم مجهول فكأنَّه نازع المصنف في دعواه أنَّه معروف، ولا شك أن المدَّعي لمعرفته مقدَّم على مَنْ يدَّعي عدم معرفته...، وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أُخْرج له إنْ وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلِمَ أنَّ المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإنْ لم يوجد إلاَّ من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح – بحمد الله – من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال : سيء الحفظ، أو له أوهام، أوله مناكير، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أنَّ الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك، وأما المخالفة فينشأ عنها الشذوذ والنكارة ؛ فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه مَنْ هو أحفظ منه أو أكثرُ عدداً بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يُخَالِف فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير قد بُيِّن في الفصل الذي قبله – بحمد الله تعالى –، وأما

دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما عُلِمَ من شرطه، ومع ذلك فحكم مَنْ ذُكِرَ من رجاله بتدليس أو إرسال أنْ تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة ؛ فإنْ وُجِدَ التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا، وأما البدعة فالموصوف بها؛ إمَّا أنْ يكون ممن يُكَفَّر بها، أو يُفَسَّق، فالمكفَّر بها لا بد أنْ يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة...، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتَّة، والمفسَّق بها كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث مَنْ هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل : يُقبلُ مطلقاً، وقيل : يُردُّ مطلقاً، والثالث: التفصيل بين أنْ يكون داعيةً أو غير داعية، فيُقبلُ غير الداعية ويُرَدُّ حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه الطوائف من الأئمة...»[٢٠].

وقال السيوطي في معرض الموازنة بين الصحيحين : «والصواب الأول – يعني تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم- وعليه الجمهور ؛ لأنه أشدُّ اتصالاً، وأتقن رجالاً، وبيان ذلك من وجوه :

أحدها : أنَّ الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون...، **ثانيها** : أنَّ الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلِّم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم...، **ثالثها** : أنَّ الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلِّم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم وعرف جيدها من غيره...، **رابعها** : أنَّ البخاري يُخرِج عن الطبقة الأولى البالغة

٢٠- هدي الساري ص (٣٨٤-٣٨٥)، وينظر : الاقتراح لابن دقيق العيد ص (٢٨٢-٢٨٣).

في الحفظ والإتقان، ويُخرِج عن طبقة تليها في التثبت وطول الملازمة ؛ اتصالاً وتعليقاً»[٢١].

وللعلاَّمة المعلِّمي تلخيص لكل ذلك فقد قال : «إن الشيخين إنما يخرجان لمن فيهم كلام في مواضع معروفة.

أحدها : أنْ يؤدي اجتهادهما إلى أنَّ ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني : أنْ يؤدي اجتهادهما إلى أنَّ ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأنْ يحتج به مقروناً، أو حيث تابعه غيره، ونحو ذلك.

ثالثها : أنْ يريا أنَّ الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنةً وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح»[٢٢].

٢١- تدريب الراوي (١ / ٧٤-٧٥)، وينظر : النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١ / ٢٨٦-٢٨٨).
٢٢- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١ / ٤٥٨).

المبحث الأول : الرواة الذين جَرَحَهم الإمام وقد أخرج لهم موصولاً

١- **أيوب بن عائذ** - بتحتانية ومعجمة - بن **مُدْلج الطـائي البُحْتُـري** - بضم الموحدة وسكون المهملة وضم المثناة - **الكوفي، ثقة، رُمِيَ بالإرجاء، من السادسة، خ م ت س**[٢٣].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في كتابه الضعفاء وقال : «كان يرى الإرجاء، وهو صدوق»[٢٤].

■ **روايته في الصحيح :**

أخرج له في موطن واحد في كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ بن جبل ﷺ إلى اليمن قبل حجة الوداع قال : «حدثني عباس بن الوليد - هو النَّرْسِي - حدثنا عبدُالواحد، **عن أيوب بن عائذ**، حدثنا قيس بن مسلم قال : سمعت طارق بن شهاب يقول : حدثني أبو موسى الأشعري ﷺ قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى أرض قومي، فجئت ورسول الله ﷺ مُنِيْخ بالأبطح، فقال : **أحججتَ يا عبد الله بن قيس** ؟. قلت : نعم يا رسول الله. قال : **كيف قلتَ** ؟. قال : قلتُ : لبيك إهلالاً كإهلالكَ، قال : **فهل سقت معك هدياً** ؟ قلت : لم أسق، قال : **(فطف بالبيت، واسع بين الصفا والمروة، ثم حل)**. ففعلت، حتى مشطت لي امرأة من نساء بني قيس، ومكثنا بذلك حتى استخلف عمر»[٢٥].

٢٣- ينظر في ترجمة أيوب : التاريخ الكبير (١ / ٤٢٠)، والجرح والتعديل (٢ / ٢٥٢)، والضعفاء للعقيلي (١ / ٢٩٧)، ورجال صحيح البخاري (١ / ٨٢)، والتعديل والتجريح (١ / ٣٨٩)، وتهذيب الكمال (٣ / ٤٧٨)، والكاشف (٥١٩)، والبيان والتوضيح ص (٦٤)، وتهذيب التهذيب (١ / ٣٥٥)، وتقريب التهذيب (٦٢١)، وهدي الساري ص (٣٩٢).

٢٤- الضعفاء رقم (٢٥)، وينظر : التاريخ الكبير (١ / ٤٢٠)، والضعفاء للعقيلي (١ / ٢٩٧)، والتعديل والتجريح (١ / ٣٨٩)، وتهذيب الكمال (٣ / ٤٧٨)، وتهذيب التهذيب (١ / ٣٥٥)، وهدي الساري ص (٣٩٢).

٢٥- الصحيح مع الفتح (٨ / ٦٣) ح (٤٣٤٦).

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

بيَّن الحافظ ابن حجر أنه إنما أخرج له حديثاً واحداً وقد توبع عليه، فقال : «قلت له : في صحيح البخاري حديث واحد في المغازي في قصة أبي موسى الأشعري، أخرجه له بمتابعة شعبة»[٢٦].

وتابعه أيضاً سفيان الثوري[٢٧].

يضاف إلى هذا أنَّه لم يكن من الغلاة ؛ وإنما كحال الكثير من رواة الصحيح ممن رُمِيَ ببدعة.

وأكثر الأئمة على توثيقه :

فقد وثَّقه : ابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

ووصفه بالإرجاء : البخاري – كما سبق –، وابن المبارك، وأبو داود، وابن حبان.

إلاَّ أنَّ أبا زرعة الرازي ذكره في الضعفاء[٢٨].

قال أبو زرعة العراقي : «فيحتمل أنه ذكره للإرجاء»[٢٩].

وقال الذهبي : «وكان من المرجئة، قاله البخاري، وأورده في الضعفاء لإرجائه، والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به، لكن له عنده حديث، وعند مسلم له حديث آخر، فإنه مُقل»[٣٠].

٢٦- هدي الساري ص (٣٩٢).
٢٧- تنظر رواية شعبة في : (٨/ ١٠٤) ح (٤٣٩٧)، ورواية سفيان في : (٣/ ٤١٦) ح (١٥٥٩).
٢٨- (٢/ ٦٠١).
٢٩- البيان والتوضيح ص (٦٤).
٣٠- الميزان (١/ ٢٨٩).

٢- جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدَّث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدِّث في حال اختلاطه، ع[٣١].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

نقل الترمذي عن الإمام : أنه قال : «هو صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وَهِمَ في الشيء»[٣٢].

■ **روايته في الصحيح :**

أخرج له في مواضع كثيرة[٣٣]، قال الباجي : «أخرج البخاري في الصلاة وغير موضع عن ابنه وهب، وعن ابن وهب، وأبي عاصم، وسليمان بن حرب، وغيرهم عنه، عن الحسن، وابن سيرين، وغيرهما»[٣٤].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

جرير تُكلِّم فيه من أجل الاختلاط والتغيُّر الذي طرأ عليه، لكنه لم يحدِّث في هذه الحال ؛ لأنَّ أبناءه حجبوه ومنعوا السماع منه.

وكذا تُكلِّم في حديثه عن قتادة، وقد وقع له في الصحيح عنه سبع روايات،

٣١- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٢ / ٢١٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ٥٠٤)، والضعفاء للعقيلي (١ / ٥١٤)، والثقات (٦ / ٣٢٥)، ورجال صحيح البخاري للكلاباذي (١ / ١٤٤)، والتعديل والتجريح (١ / ٤٥٨)، وتهذيب الكمال (٤ / ٥٢٤)، والكاشف (٧٦٨)، وميزان الاعتدال (١ / ٣٩٢)، والبيان والتوضيح للعراقي ص (٧٩)، وتهذيب التهذيب (٢ / ٦٩)، وتقريب التهذيب (٩١٩)، وهدي الساري (٣٩٤-٣٩٥)، والكواكب النيرات ص (١١١).

٣٢- علل الترمذي الكبير ص (١٣٩) وينظر : سنن الترمذي (٢ / ٣٩٤).

٣٣- ذكر الدكتور عوَّاد الخلف أنَّ عدد رواياته في الصحيح ثلاث وخمسون رواية. ينظر : روايات المدلسين في صحيح البخاري ص (٤٧).

٣٤- التعديل والتجريح (١ / ٤٥٨).

لكنها مما توبع عليه.

وأجاب عن كل ذلك الحافظ ابن حجر بقوله : «ما ضرَّه اختلاطه ؛ لأن أحمد ابن سنان قال : سمعت ابن مهدي يقول : كان لجرير أولاد، فلما أحسوا باختلاطه حجبوه، فلم يسمع أحدٌ منه في حال اختلاطه شيئاً، واحتج به الجماعة، وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها»[٣٥].

٣- الحسن بن خلف بن زياد الواسطي، أبو علي، وهو الحسن بن شاذان، كأنَّ شاذان لقب أبيه، صدوقٌ له أوهام، من الحادية عشرة، له عند البخاري حديثٌ واحد توبع عليه، مات سنة ست وأربعين، خ[٣٦].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

قال : في التاريخ الأوسط : «يتكلمون فيه»[٣٧].

■ **روايته في الصحيح :**

أخرج له في موضع واحد فقط، قال الباجي : «أخرج البخاري في غزوة الحديبية عنه، عن إسحاق ابن يوسف الأزرق حديثاً واحداً، لم يخرج عنه غيره»[٣٨].

٣٥- هدي الساري ص (٣٩٥) (٤٦١)، وينظر : الصحيح (٥ / ١٣٧) ح (٢٥٠٤)، (٩ / ٩٠) ح (٥٠٤٥) (١٠ / ٣٥٦-٣٥٧) ح (٥٩٠٥-٥٩٠٧)، وكتاب مرويات المختلطين في الصحيحين ص (١٧٥-١٨١).

٣٦- ينظر في ترجمته : الجرح والتعديل (٣ / ١٧)، والثقات (٨ / ١٧٧)، والكامل (٢ / ٣٣٤)، ورجال صحيح البخاري للكلاباذي (١ / ١٥٦)، والتعديل والتجريح للباجي (٢ / ٤٧٤)، وتهذيب الكمال (٦ / ١٣٨)، والكاشف (١٠٢٦)، والميزان (١ / ٤٨٦)، وتهذيب التهذيب (٢ / ٢٧٣)، وتقريب التهذيب (١٢٤٧).

٣٧- (٤ / ١٠٥٥)، وينظر : الكامل (٢ / ٣٣٤).

٣٨- التعديل والتجريح (٢ / ٤٧٤)، وينظر : الصحيح (٧ / ٤٤٤) ح (٤١٥٩).

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

الحسن من شيوخ البخاري، ولم يخرج له إلا في الموضع السالف، وقد توبع عليه.

وقد عدَّل الحسنَ مطلقاً : مسلمة ابن قاسم، وابن حبان، والخطيب، والذهبي، وابن حجر في الفتح[٣٩]، ولم أقف على جرح صريح فيه.

٤- حُمَيْد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، من الخامسة، مات سنة اثنتين، ويقال : ثلاث وأربعين، وهو قائم يصلي، وله خمس وسبعون، ع[٤٠].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

تكلم فيه الإمام من أجل التدليس فقط، قال : «وكان حُمَيْدٌ يُدَلِّس»[٤١].

■ **روايته في الصحيح :**

أخرج له في مواضع كثيرة جداً، قال الباجي : «أخرج البخاري في الإيمان وغير موضع عن يحيى بن سعيد الأنصاري، والقطان، والثوري عنه، عن أنس، وبكر بن عبد الله، وغيرهما»[٤٢].

٣٩- ينظر : تاريخ بغداد (٨ / ٢٦٣)، وفتح الباري (٤ / ٤٤٥).

٤٠- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٢ / ٣٤٨)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٧٥)، والثقات (٤ / ١٤٨)، ورجال صحيح البخاري (١ / ١٧٦)، والتعديل والتجريح (٢ / ٥٠٢)، وتهذيب الكمال (٧ / ٣٥٥)، والكاشف (١٢٤٨)، والميزان (١ / ٦١٠)، وتهذيب التهذيب (٣ / ٣٨)، وتقريب التهذيب (١٥٥٣)، وهدي الساري (٣٩٩).

٤١- علل الترمذي ص (١٣٧).

٤٢- التعديل والتجريح (٢ / ٥٠٢).

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

حُمَيد متهم بالتدليس في روايته عن أنس بن مالك ﷺ، وهذا غير قادح إذ الواسطة بينهما ثابت البُنَاني وهو ثقة.

قال حماد بن سلمة : «عامة ما يروي حُمَيدعن أنس، سمعه من ثابت»[٤٣].

وقال ابن حبان : «يروي عن : أنس بن مالك، روى عنه الناس، وكان يُدلِّس، سمع من أنس بن مالك ثمانية عشر حديثاً، وسمع الباقي من ثابت فدلَّس عنه»[٤٤].

وأحاديثه في الصحيح عن أنس وغيره، وفي بعضها التصريح بالسماع، وفي أخرى العنعنة، وكلها محمولة على الاتصال ؛ لأنها إما عن أنس ﷺ فالواسطة معلومة، و إما عن غيره فليس متهماً فيها، وقد اعتنى البخاري في تخريج حديثه وانتقائه وذِكْر المتابعات لبعضها.

قال ابن حجر : «وقد اعتنى البخاري في تخريجه لأحاديث حميد بالطرق التي فيها تصريحه بالسماع، فذكرها متابعةً وتعليقاً»[٤٥].

٥- ذَرّ بنُ عبد الله المُرْهِبي - بضم الميم وسكون الراء - ثقة عابد، رُمِيَ بالإرجاء، من السادسة، مات قبل المائة، ع[٤٦].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في الضعفاء فقال : «ذر بن عبد الله الهمداني المُرْهبي الكوفي : عن

٤٣- سير أعلام النبلاء (٦ / ١٦٥).
٤٤- الثقات (٤ / ١٤٨).
٤٥- هدي الساري ص (٣٩٩).
٤٦- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٣ / ٢٦٧)، والجرح والتعديل (٣ / ٤٥٣)، والثقات (٦ / ٢٩٤)، ورجال صحيح البخاري (١ / ٢٤٤)، والتعديل والتجريح (٢ / ٥٦٩)، وتهذيب الكمال (٨ / ٥١١)، والكاشف (١٤٨٨)، والميزان (٢ / ٣٢)، وتهذيب التهذيب (٣ / ٢١٨)، وتقريب التهذيب (١٨٤٩)، وهدي الساري (٤٠٢).

سعيد بن جبير، وعبد الله بن شداد، روى عنه : ابنه عمر.

حدثنا محمد، ثنا عبد الله بن محمد، ثنا أبو أسامة، سمع الثوري، عن الأعمش، قال ذَر : لقد نزعتَ أشياء أخشى أنْ تُتخذ ديناً - يعني المحدَث من الرأي -، وهو صدوق في الحديث»[٤٧].

■ **روايته في الصحيح :**

قال الباجي : «أخرج البخاري في التوحيد وغير موضع عن الحكم بن عتيبة، وابنه عمر عنه، عن سعيد بن جبير، وسعيد بن عبد الرحمن بن أبزى»[٤٨].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

إنما أورده البخاري في الضعفاء من أجل الإرجاء ليس إلاَّ، قال ابن حجر : «أحد الثقات الأثبات، وثَّقه : ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وابن نمير، وقال أبو داود : كان مرجئاً، وهجره إبراهيم النَّخَعي، وسعيد بن جبير لذلك»[٤٩].

والبخاري إنما أخرج له حديثين فقط، الأول من طريق الحكم بن عتيبة، عنه، وقد توبع عليه، والثاني من طريق ابنه ذر، عنه، في تنزل جبريل عليه السلام، ولم يذكر له متابعاً[٥٠].

٦- زُهَيْر بن محمد التميمي، أبو المنذر الخراساني، سكن الشام، ثم الحجاز، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضُعِّف بسببها، قال البخاري، عن أحمد : كأنَّ زُهَيْراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدَّث بالشام من حِفْظِه فكثُر غلطُهُ، من السابعة، مات

٤٧- رقم (١١٥).
٤٨- التعديل والتجريح (٢ / ٥٦٩).
٤٩- هدي الساري ص (٤٠٢).
٥٠- ينظر : مرويات مَنْ رمي بالإرجاء في صحيح البخاري ص (١٨٧-١٩٢).

سنة اثنتين وستين، ع[٥١].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في الضعفاء فقال : «زهير بن محمد التميمي العنبري الخراساني : أبو المنذر، كنَّاه آدم، سمع : عبد الله بن أبي بكر بن حزم، وزيد بن أسلم، وابن عقيل، روى عنه : ابن مهدي، والعَقَدي، وموسى بن مسعود، روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير»[٥٢].

وقال في التاريخ الأوسط – رواية الخفَّاف – : «ما روى أهل الشام عن زهير فإنه مناكير، ليس لها أصل، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الحديث»[٥٣].

■ **روايته في الصحيح :**

أخرج له في موضعين فقط، قال الباجي : «أخرج البخاري في كتاب المرضى والاستئذان، عن أبي عامر العقدي عنه، عن محمد بن عمر بن حَلْحَلة، وزيد بن أسلم»[٥٤].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

أورده البخاري في الضعفاء من أجل الكلام في رواية أهل الشام عنه، وهو لم يخرج له من طريقهم شيئاً.

قال ابن حجر : «وأفرط ابن عبد البر فقال : إنه ضعيف عند الجميع، وتعقبه

٥١- ينظر في ترجمة زهير : التاريخ الكبير (٣ / ٤٢٧)، والجرح والتعديل (٣ / ٥٨٩)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٤١٤)، والكامل (٣ / ٢١٨)، والثقات (٦ / ٣٣٧)، ورجال صحيح البخاري (١ / ٢٧٢)، والتعديل والتجريح (٢ / ٥٩٤)، وتهذيب الكمال (٩ / ٤١٤)، والكاشف (١٦٦٦)، وميزان الاعتدال (٢ / ٨٤)، وتهذيب التهذيب (٣ / ٢١٨)، والتقريب (١٨٤٩)، وهدي الساري (٤٠٣).

٥٢- رقم (١٢٩).

٥٣- (٣ / ٥٩٧ ط الثمالي)، وينظر : (٢ / ١١٢ ط اللحيدان).

٥٤- التعديل والتجريح (٢ / ٥٩٥)، وينظر : الصحيح (١٠ / ١٠٣) ح (٥٦٤١)، (١١ / ٨) ح (٦٢٢٩).

صاحب الميزان بأن الجماعة احتجوا به، وهو كما قال، قد أخرج له الجماعة، لكن له عند البخاري حديث واحد في كتاب المرضى»[٥٥].

قلت: وحديث آخر في كتاب الاستئذان؛ كما ذكر هو: في شرحه للحديث الأول في كتاب المرضى.

قال: : «وقد تكلموا في حفظه، لكن قال البخاري في التاريخ الصغير[٥٦]: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح. قلت: وقال أحمد بن حنبل: كأنَّ زهير بن محمد الذي يروي عنه الشاميون آخر؛ لكثرة المناكير. انتهى. ومع ذلك فما أخرج له البخاري إلا هذا الحديث، وحديثاً آخر في كتاب الاستئذان من رواية أبي عامر العقدي أيضاً عنه، وأبو عامر بصري، وقد تابعه على هذا الحديث الوليد بن كثير في حديث الباب»[٥٧].

وذكر في شرح الموضع الثاني متابعاً لزهير في روايته[٥٨].

٧- زيادُ بن الرَّبِيع اليُحْمِدي - بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم - أبو خِدَاش - بكسر المعجمة وآخره معجمة - البصري، ثقة، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين، خ ت ق[٥٩].

٥٥- هدي الساري ص (٤٠٣)، وينظر: التمهيد (٢ / ١٤٥) (١٦ / ١٨٩)، والميزان (٢ / ٨٤).
٥٦- طبع الكتاب باسمين (الصغير) و (الأوسط)، والثاني أصح، وله بهذا الاسم طبعتان، أتقنهما التي بتحقيق الدكتور تيسير أبو حيمد والدكتور يحيى الثمالي.
٥٧- فتح الباري (١٠ / ١٠٦).
٥٨- (١١ / ١٠).
٥٩- ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٣ / ٣٥٣)، والجرح والتعديل (٣ / ٥٣١)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٣٧٥)، والثقات (٦ / ٣٢٥)، ورجال صحيح البخاري (١ / ٢٦٣-٢٦٤)، والتعديل والتجريح (٢ / ٥٨٦)، وتهذيب الكمال (٩ / ٤٥٨)، والكاشف (١٦٨٥)، والميزان (٢ / ٨٨)، وتهذيب التهذيب (٣ / ٣١٥)، وتقريب التهذيب (٢٠٨٣)، وهدي الساري ص (٤٠٣).

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره العُقَيلي في الضعفاء، وأسند عن البخاري أنه قال : «زياد بن الربيع اليُحْمِدي أبو خِدَاش، في إسناده نظر»[٦٠].

■ **روايته في الصحيح :**

أخرج له في موطن واحد في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر قال : حدثنا محمد بن سعيد الخزاعي، حدثنا زياد بن الربيع ، عن أبي عمران قال : «نظر أنس إلى الناس يو م الجمعة فرأى طيالسةً، فقال : كأنهم الساعة يهود خيبر».

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

لعل كلام الإمام – فيما نقل ابن عدي وغيره – محمول على حديث بعينه، أو أنَّه أراد مَنْ دونه في الإسناد، وحتى لو قصد جرحه فهو لم يخرج له في أصول الأحاديث والأحكام، بل حديثاً واحداً موقوفاً على أنس رضي الله عنه؛ ولم أقف على مَنْ تكلم في زياد.

وعليه : فلا وجه لإيراده في كتب الضعفاء ؛ ولذا قال ابن حجر : «زياد بن الربيع اليُحْمدي ذكره ابنُ عدي بلا حجة»[٦١].

٨– سعيد بن إياس الجُرَيْري – بضم الجيم – ، أبو مسعود البصري، ثقة، من الخامسة، اختلط قبل موته بثلاث سنين، مات سنة أربع وأربعين، ع[٦٢].

٦٠– (٢ / ٣٧٥)، وينظر : الكامل (٣ / ١٩٥)، وتهذيب التهذيب (٣ / ٣١٥)،وهدي الساري (٤٠٣).
٦١– هدي الساري ص (٤٦٢).
٦٢– ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٣ / ٤٥٦)، والجرح والتعديل (٤ / ١)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٤٣٢)، والثقات (٦ / ٣٥١)، ورجال صحيح البخاري (١ / ٢٨١)، والتعديل والتجريح (٣ / ١٠٧٤)، وتهذيب الكمال (١٠ / ٣٣٨)، والكاشف (١٨٥٥)، والميزان (٢ / ١٢٧)، والتهذيب (٤ / ٥)، وتقريب التهذيب (٢٢٨٦)، وهدي الساري ص (٤٠٥)، والكواكب النيرات ص (١٧٨).

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ترجم له في التاريخ الكبير وذكر كلام بعض الأئمة في اختلاطه، فقال : «قال أحمد، عن يزيد بن هارون : ربما ابتدأنا الجُرَيرى، وكان قد أُنْكِر، وسمعت من الجُرَيرى سنة إحدى أو اثنتين وأربعين وبعد ذاك...، قال لي علي : قال لي يحيى بن سعيد : الجُرَيْرى بعد ما اختلط سنة إحدى أو اثنتين وأربعين، قال يحيى : وقال لي : كهمس بن الحسن : أنكرنا الجُرَيْرى في الطاعون»[٦٣].

فالكلام فيه من حيث الاختلاط، وكان ذلك قبل موته بثلاث سنين، على أنَّ هذا الاختلاط أيضاً لم يكن فاحشاً.

■ **روايته في الصحيح :**

أخرج له في مواطن متعددة، قال الباجي : «أخرج البخاري في الشهادات والأدب والصلاة والزكاة وغير موضع، عن عبد الوارث، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وخالد بن عبد الله، وبشر بن المفضل عنه، عن عبد الله بن بريدة، وأبي العلاء بن الشخِّير، وعبد الرحمن بن أبي بكرة».

وهؤلاء نصَّ الأئمة أنهم سمعوا منه قبل الاختلاط[٦٤]، عدا خالد بن عبد الله الواسطي، وقد اختلف فيه كلام الحافظ ابن حجر فمرةً لم يجزم بشيء، وأخرى أثبت أنه سمع بعد الاختلاط، وثالثة قبل.

فقال في الهدي : «وأخرج له –أي الجُرَيْري – البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه، ولم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده ؟ لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما : عنه، عن أبي بكرة، عن أبيه»([٦٥]).

٦٣- التاريخ الكبير (٣/ ٤٥٦)، وينظر : التاريخ الأوسط (٣/ ٤٥٨-٤٥٩).
٦٤- ينظر : الكواكب النيرات ص (١٨٣).
٦٥- ص (٤٠٥).

وقال في الفتح : «وهو معدود فيمن اختلط ، واتفقوا على أنَّ سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه، وخالد منهم»[٦٦] .

وقال في موضع ثالث : «وخالد الطحان معدود فيمن سمع من سعيد الجُرَيْري قبل الاختلاط، وكانت وفاة الجُرَيْري سنة أربع وأربعين ومائة، واختلط قبل موته بثلاث سنين، وقال أبو عبيد الآجُرِّي عن أبي داود : مَنْ أدرك أيوب فسماعه من الجُرَيْري جيِّد. قلت : وخالد قد أدرك أيوب ؛ فإنَّ أيوب لما مات كان خالد المذكور ابن إحدى وعشرين سنة»[٦٧] .

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

الجواب مدرك مما سبق، وقد قال ابن حجر : «اتفقوا على ثقته، حتى قال النسائي : هو أثبت من خالد الحذَّاء، وقال العجلي : عبد الأعلى من أصحهم عنه حديثاً، سمع منه قبل أنْ يختلط بثمان سنين، انتهى. وما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى، وعبد الوارث، وبشر بن المفضل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم وأخرج له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه، ولم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده ؟ لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما عنه، عن أبي بكرة، عن أبيه، وروى له الباقون»[٦٨] .

٩- سعيد بن عامر الضُّبَعي - بضم المعجمة وفتح الموحدة - أبو محمد البصري، ثقة صالح، وقال أبو حاتم : ربما وهم، من التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين، وله ست وثمانون، ع[٦٩] .

٦٦- (٢ / ١٠٧).
٦٧- (١٣ / ١٢٩).
٦٨- هدي الساري ص (٤٠٥)، وينظر : الكواكب النيرات ص (١٧٨-١٨٩).
٦٩- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٣/ ٥٠٢)، والجرح والتعديل (٤ / ٤٨)، والثقات (٨/ ٢٦٤)، والتعديل والتجريح (٣/ ١٠٩٣)، وتهذيب الكمال (١٠ / ٥١٠)، والكاشف (١٩١٠)، وتهذيب التهذيب (٤ / ٥٠)، وتقريب التهذيب (٢٣٥١).

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

قال الترمذي : «حدثنا رجاء بن محمد العذري البصري، حدثنا سعيد بن عامر قال : حدثنا همام، عن قتادة، عن أنس : أنَّ النبي ﷺ سنَّ فيما سقت السماء، وسقى السيح، وسقى العيون العشر. الحديث. فسألتُ محمداً عن هذا الحديث، فقال : هو عندي مرسل قتادة، عن النبي ﷺ، وسعيد بن عامر كثير الغلط»[٧٠].

■ **روايته في الصحيح :**

قال الباجي : «أخرج البخاري في الجنائز والكسوف عن علي بن المديني، ومحمود بن غيلان عنه، عن شعبة»[٧١].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

جمهور الحفاظ على توثيقه، إلاَّ أنَّ أبا حاتم الرازي ذكر أنَّ في حديثه بعض الغلط، فلعل مراده ومراد الإمام البخاري – فيما نقل الترمذي – أحاديث بعينها، وإلاَّ فهو من الثقات، ولو ثبت غلطه فالبخاري إنما أخرج له في موضعين فقط وأورد لحديثيه شواهد في الباب.

١٠–سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة، مات سنة ست، وقيل : سبع وخمسين، ع[٧٢].

٧٠- العلل الكبير ص (١٠٩-١١٠).

٧١- التعديل والتجريح (٣/ ١٠٩٣)، وينظر : الصحيح (٢/ ٥٤٧) ح (١٠٦٢)، (٣/ ٢١٥) ح (١٣٥٢).

٧٢- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٣/ ٥٠٤)، والجرح والتعديل (٤/ ٦٥)، والضعفاء للعقيلي (٢/ ٤٦٤)، والثقات (٦/ ٣٦٠)، والتعديل والتجريح (٣/ ١٠٨٥)، وتهذيب الكمال (١١/ ٥)، والكاشف (١٩٣٣)، والميزان (٢/ ١٥١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٦٣)، وتقريب التهذيب (٢٣٧٨)، والكواكب النيرات ص (١٩٠).

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في كتابه الضعفاء، وأورد ما يدل على اختلاطه وتغير حفظه.

قال : «سعيد بن أبي عروبة مِهرَان، مَولى بني عَدِي، سكن البصرة، سمعتُ أبا نعيم يقول : كتبت عنه بعدما اختلط حديثين.

حدثنا ابن حنبل، ثنا يحيى قال : سألت إسماعيل عن حديث ابن أبي عروبة في الإنسان لا يجنب ؟ فلم يعرفه.

قال أحمد : ثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن ابن عباس قال : أربع لا تجنب، هذا الحديث، فلم يعرفه.

قال أحمد : ثنا قريش بن أنس قال : حلف لي سعيد أنه ما كتب عن قتادة شيئاً قط، إلا أن أبا معشر، كتب إليه أنْ يكتب له تفسير قتادة ؟ فقال : تريد أن تكتب عني التفسير»[٧٣].

■ **روايته في الصحيح :**

أكثر عنه في مواطن متعددة، وكلها عن قتادة – وهو من أثبت الناس فيه – عدا حديث واحد فقط في باب اللباس، وقد وافقه عليه مسلم[٧٤].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

أبان الحافظ ابن حجر وجه تخريج البخاري لحديث سعيد، وطريقته في انتقاء حديثه، إذ قال في هدي الساري : «لم يخرج له البخاري عن غير قتادة سوى حديث واحد، أورده في كتاب اللباس...، وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه

٧٣- الضعفاء رقم (١٤١)، التاريخ الكبير (٣/ ٥٠٤).
٧٤- ينظر : هدي الساري ص (٤٠٦).

بعد الاختلاط قليلاً ؛ كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عبادة، وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه ؛ كما سنبينه في مواضعه إن شاء الله تعالى، واحتج به الباقون»[٧٥].

قلت : وفي ذكر الحافظ لروح بن عبادة فيمن سمع منه بعد الاختلاط وقفةٌ ؛ إذ ذكر الإمامُ أحمدُ : أنَّ حديثه عنه صالح، وقرنه بمن سمع منه قبل الاختلاط[٧٦]، بل الحافظ نقل في التهذيب عن أبي داود ما يفيد ذلك[٧٧].

وأما رواية الأنصاري وابن أبي عدي فهي بعد الاختلاط ؛ وقد أخرج البخاري لكل واحد منهما حديثاً واحداً عن ابن أبي عروبة، وأوردهما إيراداً مُحْكَماً فذكر لهما متابعات وشواهد[٧٨].

١١- سهيل بن أبي صالح، ذكوان السمَّان، أبو يزيد المدني، صدوق، تغير حفظه بأَخَرةٍ، روى له البخاري مقروناً وتعليقاً، من السادسة، مات في خلافة المنصور، ع[٧٩].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

قال : : «كان له أخ فمات، فَوَجَدَ عليه، فَسَاءَ حِفْظُهُ»[٨٠].

٧٥- هدي الساري ص (٤٠٦).

٧٦- ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب (٢ / ٧٤٤).

٧٧- (٤ / ٦٥)، وينظر : الكواكب النيرات ص (١٩٣-٢١٢).

٧٨- ينظر : الصحيح، حديث ابن أبي عدي (٦ / ١٨٠) ح (٣٠٦٤)، وحديث الأنصاري (٧ / ٣١٣) ح (٣٩٩٦).

٧٩- ينظر في ترجمة سهيل : التاريخ الكبير (٤ / ١٠٤)، والجرح والتعديل (٤ / ٢٤٦)، والضعفاء للعقيلي (٢ / ٥٧٢)، والثقات (٦ / ٤١٧)، والتعديل والتجريح (٣ / ١١٥٠)، وتهذيب الكمال (١٢ / ٢٢٣)، والكاشف (٢١٨٣)، وميزان الاعتدال (٢ / ٢٤٣)، من تكلم فيه وهو موثق ص (٩٦)، وتهذيب التهذيب (٤ / ٢٣١)، وتقريب التهذيب (٢٦٩٠)، وهدي الساري ص (٤٠٨)، والكواكب النيرات ص (٢٤١).

٨٠- تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣١)، وهدي الساري ص (٤٠٨)، وقد وقع نسبة هذا القول إلى شيخ البخاري ابن المديني عند الذهبي في الميزان (٢ / ٢٤٣)، وفي مَنْ تكلم فيه وهو موثق ص (٩٦).

■ **روايته في الصحيح :**

له في البخاري حديث واحد في الجهاد مقروناً بيحيى بن سعيد الأنصاري، كلاهما عن النعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد، وله حديثان آخران متابعة في الدعوات[٨١].

فلم يخرج له البخاري احتجاجاً، وقد عاب النسائي والدارقطني البخاري على ذلك، فقال السُّلَمي في سؤالاته للدارقطني : «سألته : لمَ ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سُهَيْل بن أبي صالح في الصحيح ؟ فقال : لا أعرف له فيه عذراً، فقد كان أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي إذا مر بحديث لسهيل قال : سُهَيْل – والله – خير من أبي اليمان، ويحيى بن بكير وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن.

و قال : قال أحمد بن شعيب النسائي : ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سُهَيْل بن أبي صالح في كتابه، وأخرج عن ابن بكير، وأبي اليمان، وفُلَيْح بن سليمان، لا أعرف له وجهًا، ولا أعرف فيه عذرًا»[٨٢].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

وافق البخاري غيره من الأئمة، وتكلموا في سُهَيْل وأنه قد تغيَّر ؛ وهذا سبب عدم إخراج البخاري له في الأصول، بخلاف مسلم : إذ أكثر عنه جداً، وإن كان أكثر أحاديثه عنده في الشواهد ؛ كما قال ابن حجر في التهذيب.

٨١- الصحيح مع الفتح (٦ / ٤٧) ح (٢٨٤٠)، (١١ / ١٣٢-١٣٣) ح (٦٣٢٩)، وينظر : هدي الساري ص (٤٠٨).

٨٢- سؤالات السلمي للدارقطني رقم (١٥٨).

١٢- عبَّاد بن راشد التميمي مولاهم، البصري البزَّار – آخره راء – قريب داود بن أبي هند، صدوق له أوهام، من السابعة، خ د س ق[٨٣].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في الضعفاء، وقال : «عباد بن راشد، عن الحسن، وثابت البناني، روى عنه : ابن مهدي، يهم شيئاً، وتركه يحيى القطان»[٨٤].

■ **روايته في الصحيح :**

له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له عن الحسن البصري، عن معقل بن يسار[٨٥].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

قد تكلم في عباد بعض الأئمة، وأثنى عليه آخرون، ولعل الأقرب في حاله ما قاله ابن حجر من أنه صدوق له أوهام، وأما تخريج البخاري لحديثه فكما تبين أنه موضع واحد ومتابعةً أيضاً، فلم يخرج له احتجاجاً.

على أنَّ أبا حاتم – وقد عُرِفَ بتشدده – أنكر على البخاري إدخال عباد في الضعفاء، وقال فيه : صالح الحديث، وأمر بتحويله منها ؛ كما في كتاب ابنه الجرح والتعديل[٨٦].

٨٣- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٦ / ٣٦)، والجرح والتعديل (٦ / ٧٩)، والضعفاء للعقيلي (٤ / ٩٠)، والثقات (٥ / ١٤٣)، والتعديل والتجريح (٢ / ٩٢٦)، وتهذيب الكمال (١٤ / ١١٦)، والكاشف (٢٥٦١)، وميزان الاعتدال (٢ / ٣٦٥)، من تكلم فيه وهو موثق ص (١٠٥)، والبيان والتوضيح ص (١١٤-١١٥)، وتهذيب التهذيب (٥ / ٩٢)، وتقريب التهذيب (٣١٤٣)، وهدي الساري (٤١٢).

٨٤- الضعفاء رقم (٢٣٣)، وينظر : التاريخ الكبير (٦ / ٣٦)، والكامل لابن عدي (٤ / ٣٤٠).

٨٥- الصحيح مع الفتح (٨ / ١٩٢) ح (٤٥٢٩).

٨٦- (٦ / ٧٩)، وينظر : السير (٧ / ١٨١-١٨٢)، وتاريخ الإسلام (٤ / ٩٣).

١٣- عبد الله بن أبي لَبيد - بفتح اللام - المدني، أبو المغيرة، نزل الكوفة، ثقة، رمي بالقدر، من السادسة، مات في أول خلافة أبي جعفر سنة بضع وثلاثين، خ م د س ق[٨٧].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره : في الضعفاء فقال : «عبد الله بن أبي لَبِيد المدني : عن أبي سلمة.

قال : حدثنا الحميدي، عن ابن عُيينة قال : كان عبد الله من عُبَّاد أهل المدينة، وكان يرى القدر، مَولى الأخنس، نسبه محمد بن عَمرو، قال الدَّراوردي : لم يَشهد صفوان بن سليم جنازته، وهو يحتمل»[٨٨].

■ **روايته في الصحيح :**

له في الصحيح حديث واحد في كتاب الصيام، قال الإمام : : «حدثنا عبدالرحمن، حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن سليمان الأحول - خال ابن أبي نجيح -، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد.

قال سفيان : وحدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد.

قال : وأظن أنَّ ابن أبي لبيد حدثنا عن أبي سلمة، عن أبي سعيد ﷺ قال: «اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأواسط، فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا، فأتانا رسول الله ﷺ قال : مَنْ كان اعتكف فليرجع إلى معتكفه ؛ فإني رأيتُ هذه الليلة، ورأيتني أسجد في ماء وطين. فلما رجع إلى معتكفه وهاجت السماء فمطرنا، فوالذي بعثه بالحق لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم، وكان المسجد

٨٧- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٥ / ١٨٢)، والجرح والتعديل (٥ / ١٤٨)، والضعفاء للعقيلي (٣ / ٣٠٧)، والثقات (٥ / ٤٦)، والتعديل والتجريح (٢ / ٨٥٦)، وتهذيب الكمال (١٥ / ٤٨٣)، والكاشف (٢٩٣٢)، والميزان (٢ / ٤٧٥)، والبيان والتوضيح ص (١١٣)، والتهذيب (٥ / ٣٧٢)، والتقريب (٣٥٨٤)، وهدي الساري ص (٤١٦).

٨٨- الضعفاء رقم (١٩٣)، وينظر : التاريخ الكبير (٥ / ١٨٢)، والكامل لابن عدي (٤ / ٢٤١).

عريشاً، فلقد رأيتُ على أنفه وأرنبته أثر الماء والطين»[٨٩].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

الجواب ظاهر في أنه إنما أخرج له متابعةً، قال ابن حجر في هدي الساري: «ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الصيام، بمتابعة محمد بن عمرو، وسليمان الأحول ثلاثتهم : عن أبي سلمة، عن أبي سعيد في الاعتكاف»[٩٠].

يضاف إلى هذا ما في رواية سفيان عنه من الشك.

١٤– عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولاهم، ثقة، رمي بالقدر، وربما دلس، من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها، ع[٩١].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره العُقَيْلي في الضعفاء وقال : «حدثني آدم بن موسى قال : سمعت البخاري قال : عبد الله بن أبى نجيح كان يُتهم بالاعتزال والقدر»[٩٢].

■ **روايته في الصحيح :**

روى له البخاري احتجاجاً في مواضع، من طريق شعبة، والثوري، وابن عيينة، وابن علية عنه، عن عطاء، ومجاهد، وعبد الله بن كثير[٩٣].

٨٩- الصحيح (٤ / ٢٨٣) ح (٢٠٤٠).
٩٠- ص (٤١٤).
٩١- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٥ / ٢٣٣)، والجرح والتعديل (٥ / ٢٠٣)، والضعفاء للعقيلي (٣ / ٣٦١)، والثقات (٧ / ٥)، والتعديل والتجريح (٢ / ٨٥٤)، وتهذيب الكمال (١٦ / ٢١٥)، والكاشف (٣٠٢٠)، وميزان الاعتدال (٢ / ٥١٥)، والبيان والتوضيح ص (١١٨)، وتهذيب التهذيب (٦ / ٤٩)، وتقريب التهذيب (٣٦٨٦)، وهدي الساري ص (٤١٦).
٩٢- الضعفاء (٣ / ٣٦١)، وينظر : الميزان (٢ / ٥١٥)، والبيان والتوضيح ص (١١٨).
٩٣- ينظر : الصحيح (١ / ١٦٥) ح (٧٢)، (١ / ٤١٢) ح (٣١٢)، (٣ / ٢١٥) ح (١٣٥٢)، (٣ / ٥٤٩) ح (١٧٠٧)، والتعديل والتجريح (٢ / ٨٥٤).

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

غاية ما أنكر من أمر ابن أبي نجيح البدعة والتدليس، أما الأولى فقد أخرج البخاري لمثله ممن رمي بشيء من البدعة مع الثقة، والضبط، وصدق اللهجة، وتقدمت الإشارة إلى منهج الإمام في الرواية عن المبتدعة.

وأما التدليس فقد وصفه بذلك النسائي، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين[٩٤]، وهو لم يشتهر به جداً، وقد قُيِّد ذلك بروايته عن مجاهد في التفسير ؛ ولذا لم ينتقد الأئمة إخراج البخاري لحديثه بالعنعنة[٩٥].

١٥- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ، مصنف شهير، عَمِيَ في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة، وله خمس وثمانون، ع[٩٦].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

قال في التاريخ الكبير : «ما حَدَّثَ من كتابه فهو أَصَحُّ».

ونقل عنه الترمذي قوله : «عبد الرزاق يهم في بعض ما يُحَدِّث به»[٩٧].

■ **روايته في الصحيح :**

أحاديثه في الصحيح كثيرة جداً، بلغت نحواً من مائة وعشرين حديثاً، في مواضع متعددة، وأبواب مختلفة، عن ابن راهويه، وابن المديني، ومحمود بن

٩٤- تعريف أهل التقديس ص (٩٠).
٩٥- ينظر : روايات المدلسين في صحيح البخاري ص (٣٨٧).
٩٦- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٦ / ١٣٠)، والجرح والتعديل (٦ / ٣٨)، والضعفاء للعقيلي (٤ / ٤٥)، والثقات (٨ / ٤١٢)، والكامل لابن عدي (٥ / ٣١١)، والتعديل والتجريح (٢ / ٩٢٣)، وتهذيب الكمال (١٨ / ٥٢)، والكاشف (٣٣٦٢)، والميزان (٢ / ٦٠٩)، والبيان والتوضيح ص (١٣٧)، وتهذيب التهذيب (٦ / ٣١٠)، وتقريب التهذيب (٤٠٩٢)، وهدي الساري ص (٤١٩)، والكواكب النيرات ص (٢٦٦-٢٨١).
٩٧- التاريخ الكبير (٦ / ١٣٠)، والعلل الكبير للترمذي ص (٢١١).

غيلان، وغيرهم، عنه، عن معمر، والثوري، وابن جريج[٩٨].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

عبد الرزاق إمام كبير، ومحدث شهير، إلا أنه بعد أنْ عَميَ حصل له في حفظه شيء من التغير، واختلطت عليه بعض مروياته، وكان ربما تلقَّن، وقد حدَّد الإمام أحمد وغيره ذلك بالمائتين، فمن سمع منه قبلها فسماعه صحيح، وأما بعد ذلك فوقع في حديثه أوهام، وممن سمع منه في هذه الفترة إسحاق الدَّبَري – راوي المصنف عنه –، والإمام أبو عبدالله البخاري لم يخرج له إلاَّ ما أتقنه وضبطه، فلم يخرِّج لمن سمع منه بعد تغيُّره شيئاً، كما أنه لم يُخَرِّج له مما أُنْكر عليه مطلقاً[٩٩].

قال ابن حجر : «احتج به الشيخان في جملةٍ مِنْ حديث مَنْ سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك : مَنْ سمع منه قبل المائتين، فأما بعدها فكان قد تغيَّر، وفيها سمع منه أحمد بن شبُّويه فيما حكى الأثرم عن أحمد، وإسحاق الدَّبَري، وطائفة من شيوخ أبي عوانة، والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين»[١٠٠].

١٦– عبد الملك بن أَعْيَنَ الكوفي، مولى بني شيبان، صدوق، شيعي، له في الصحيحين حديث واحد متابعة، من السادسة، ع[١٠١].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في الضعفاء وقال : «وكان شيعياً، روى عنه : ابن عيينة، وإسماعيل بن

٩٨– ينظر : التعديل والتجريح (٢ / ٩٢٣)، وروايات المدلسين في صحيح البخاري ص (٢١٥).
٩٩– ينظر : الكواكب النيرات ص (٢٧٢–٢٨١)، ومرويات المختلطين في الصحيحين ص (٤٢٠).
١٠٠– هدي الساري (٤١٩).
١٠١– ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٥ / ٤٠٥)، والجرح والتعديل (٥ / ٣٤٣)، والضعفاء للعقيلي (٣ / ٤٩٣)، والثقات (٧ / ٩٤)، والتعديل والتجريح (٢ / ٩٠٢)، وتهذيب الكمال (١٨ / ٢٨٢)، والكاشف (٣٤٣٩)، والميزان (٢ / ٦٥١)، والبيان والتوضيح ص (١٤٥)، والتهذيب (٦ / ٣٨٥)، والتقريب (٤١٩٢)، وهدي الساري ص (٤٢١).

سُمَيْع ، يُحْتَمَل في الحديث »[١٠٢].

■ **روايته في الصحيح :**

له في الصحيح حديث واحدٌ متابعةً.

قال ابن حجر : «ليس له في الصحيحين سوى حديث سفيان بن عيينة، عن جامع بن أبي راشد، وعبد الملك بن أعين، سمعا شقيقاً يقول : سمعت ابن مسعودٍ فذكر حديث : مَنْ حَلَف على مال امرئ مسلم، هو في التوحيد من صحيح البخاري»[١٠٣].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

عبد الملك كان من الرافضة، وتُكلِّم فيه من أجل ذلك، إلاَّ أنه في الحديث محتمل ؛ كما قال البخاري، ولم يعتمده في الصحيح إذ أخرج له حديثاً واحداً ومتابعةً أيضاً.

١٧ – عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم، أبو عبيدة التَنُّوري – بفتح المثناة وتشديد النون – البصري، ثقة ثبت، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة، ع [١٠٤].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في الضعفاء وقال : «أبو عبيدة، مولى بلعنبر، حدثنا عبد الله بن أبي

١٠٢– الضعفاء رقم (٢٢٤)، وينظر : التاريخ الكبير (٥ / ٤٠٥).

١٠٣– هدي الساري ص (٤٢١)، وصحيح البخاري مع الفتح (١٣ / ٤٢٣) ح (٧٤٤٥)، وينظر : التعديل والتجريح (٢ / ٩٠٢).

١٠٤– ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٦ / ١١٨)، والجرح والتعديل (٦ / ٧٥)، والضعفاء للعقيلي (٤ / ٢٩)، والثقات (٧ / ١٤٠)، والتعديل والتجريح (٢ / ٩٢١)، وتهذيب الكمال (١٨ / ٤٧٨)، والكاشف (٣٥١٠)، والميزان (٢ / ٦٧٧)، والبيان والتوضيح ص (١٥١)، وتهذيب التهذيب (٦ / ٤٤١)، وتقريب التهذيب (٤٢٧٩)، وهدي الساري ص (٤٢٢).

الأسود قال : مات سنة ثمانين ومائة، وقال أبو جعفر : حلف عبد الصمد إنه لمكذوب على أبي، وما سمعته قط – يعني القَدَر وكلام عمرو بن عبيد – قال أبو جعفر : وكان عند شعبة، فلما قام قال شعبة : تعرف الإتقان في قَفَاه»[١٠٥].

■ **روايته في الصحيح :**

له في الصحيح أحاديث كثيرة، من طريق ابنه عبد الصمد، ومسدد، وغيرهما، عنه، عن عبد العزيز بن صهيب، وأبي التياح، وخالد الحذاء، وغيرهم[١٠٦].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

عبد الوارث من كبار المحدثين، ولم يورده البخاري في الضعفاء إلاَّ لدفع اتهامه بالقدر، وثنائه على عمرو بن عُبَيْد المعتزلي ؛ ولذا أكثر عنه في الصحيح، واحتج به.

قال ابن حجر : «أثنى شعبة على حفظه، وكان يحيى بن سعيد القطان يرجع إلى حفظه، وقيل لابن معين : مَنْ أثبت شيوخ البصريين ؟ فعدَّهُ منهم، وقدَّمه مرةً على ابن علية في أيوب، ووثَّقه أبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وابن نمير، والعجلي، وأبو حاتم وزاد : هو أثبت من حماد بن سلمة، وذكر أبو داود عن أبي علي الموصلي ؛ أنَّ حماد بن زيد كان ينهاهم عنه ؛ لأجل القول بالقدر. قال البخاري : قال عبد الصمد بن عبد الوارث : مكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول في القدر قط شيئاً. وقال الساجي : حدثنا علي بن أحمد، سمعت هدبة بن خالد يقول : سمعت عبد الوارث يقول : ما رأيت الاعتزال قط. قال الساجي : ما وضع منه إلاَّ القدر.

١٠٥- الضعفاء رقم (٢٤٨)، وينظر : التاريخ الكبير (٦ / ١١٨).
١٠٦- ينظر : التعديل والتجريح (٢ / ٩٢١).

قلت : يحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عُبَيْد ؛ فإنه كان يقول : لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدَّثت عنه، وأئمة الحديث كانوا يُكَذِّبون عمرو بن عُبَيْد، وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتُّهم عبد الوارث»[١٠٧].

١٨- عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال : أبو السائب، الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين، خ ٤[١٠٨].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في الضعفاء فقال : «عطاء بن السائب بن زيد الثقفي، ويقال له : ابن السائب بن مالك الكوفي.

حدثنا عبد الله بن أبي الأسود، عن أبي عبد الله البجلي : مات سنة ست وثلاثين ومائة أو نحوها، قال يحيى القطان : ما سمعت أحداً من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئاً في حديثه القديم. قيل ليحيى : ما حدَّث سفيان وشعبة، أصحيحٌ هو ؟ قال : نعم إلا حديثين، كان شعبة يقول : سمعتهما بأَخَرَةٍ»[١٠٩].

■ **روايته في الصحيح :**

له في الصحيح حديث واحد فقط، قال الباجي : «أخرج البخاري في ذكر الحوض عن هُشَيْم، عنه، عن سعيد بن جبير، لم يخرج عنه غير هذا الحديث»[١١٠].

١٠٧- هدي الساري ص (٤٢٢).

١٠٨- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٦ / ٤٦٥)، والجرح والتعديل (٦ / ٣٣٢)، والضعفاء للعقيلي (٦ / ٥)، والثقات (٧ / ٢٥١)، والكامل لابن عدي (٥ / ٣٦١)، والتعديل والتجريح (٣ / ١٠٠٣)، وتهذيب الكمال (٢٠ / ٨٦)، والكاشف (٣٧٩٨)، والميزان (٣ / ٧٠)، والبيان والتوضيح ص (١٦٤)، وتهذيب التهذيب (٧ / ٢٠٣)، وتقريب التهذيب (٤٦٣٤)، وهدي الساري ص (٤٢٥)، والكواكب النيرات ص (٣١٩).

١٠٩- الضعفاء رقم (٢٨٩)، وينظر : التاريخ الأوسط (٣ / ٣٨٧-٣٨٨).

١١٠- ينظر : التعديل والتجريح (٣ / ١٠٠٣).

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

عطاء متكلم فيه من أجل الاختلاط، وهُشَيْم ممن سمع منه بعده، والبخاري أخرج عنه من طريقه، لكنه قرنه بغيره[١١١].

قال فيه ابن حجر : «من مشاهير الرواة الثقات إلا أنه اختلط، فضعَّفوه بسبب ذلك، وتحصَّل لي من مجموع كلام الأئمة أنَّ رواية شعبة، وسفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وزائدة، وأيوب، وحماد بن زيد عنه قبل الاختلاط، وأنَّ جميع مَنْ روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف، لأنه بعد اختلاطه، إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم فيه، له في البخاري حديث عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في ذكر الحوض مقرون بأبي بشر جعفر بن أبي وحشية أحد الأثبات، وهو في تفسير سورة الكوثر»[١١٢].

١٩ – عطاء بن أبي ميمونة البصري، أبو معاذ، واسم أبي ميمونة منيع، ثقة، رمي بالقدر، من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين، خ م د س ق[١١٣].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في الضعفاء وقال : «أبو معاذ، مولى أنس، وقال يزيد بن هارون : مولى عمران بن حصين، وكان يرى القدر، بصري، سمع : أنساً، وأبا رافع، روى عنه : شعبة، وابنه روح، قال يحيى : مات بعد الطاعون»[١١٤].

١١١- ينظر : الصحيح (١١ / ٤٦٣) ح (٦٥٧٨).

١١٢- هدي الساري ص (٤٢٥)، وينظر : الكواكب النيرات ص (٣٢٨)، ومرويات المختلطين في الصحيحين ص (١٤٢).

١١٣- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٦ / ٤٦٩)، والجرح والتعديل (٦ / ٣٣٧)، والضعفاء للعقيلي (٥ / ١٣)، والثقات (٥ / ٢٠٣)، والكامل لابن عدي (٥ / ٣٦٨)، والتعديل والتجريح (٣ / ١٠٠٦)، وتهذيب الكمال (٢٠ / ١١٧)، والكاشف (٣٨٠٦)، والميزان (٣ / ٧٦)، والبيان والتوضيح ص (١٦٦)، وتهذيب التهذيب (٧ / ٢١٥)، وتقريب التهذيب (٤٦٣٤)، وهدي الساري ص (٤٢٥).

١١٤- الضعفاء رقم (٢٩٠)، وينظر : التاريخ الكبير (٦ / ٤٦٩).

■ **روايته في الصحيح :**

ليس له في البخاري سوى حديث واحد، من طريق شعبة، وروح بن القاسم، عنه، عن أنس، وأبي رافع رضي الله عنهما[١١٥].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

قال ابن حجر : «وثَّقه : ابن معين، والنسائي، وأبو زرعة، وقال ابن عدي : في أحاديثه بعض ما ينكر. وقال البخاري وغير واحد : كان يرى القدر.

قلت : احتج به الجماعة سوى الترمذي، وليس له في البخاري سوى حديثه عن أنس في الاستنجاء»[١١٦]، وأما ذكره له في الضعفاء فمن أجل ما رُمِيَ به من القدر.

٢٠ – قُرَيْش بن أنس الأنصاري، ويقال : الأموي، أبو أنس البصري، صدوق، تغيَّر بأَخَرة، قدر ست سنين، من التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين، خ م د ت س[١١٧].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

قال : : «كان اختلط ست سنين في البيت»[١١٨].

١١٥- الصحيح مع الفتح (١ / ٢٥٠) ح (١٥٠)، (١ / ٣٢١) ح (٢١٧)، وينظر : التعديل والتجريح (٣ / ١٠٠٦).

١١٦- هدي الساري ص (٤٢٥).

١١٧- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٧ / ١٩٥)، والجرح والتعديل (٧ / ١٤٢)، والمجروحين (٢ / ٢٢٠)، رجال صحيح البخاري (٢ / ٦٢٣)، والتعديل والتجريح (٣ / ١٠٦٩)، وتهذيب الكمال (٢٣ / ٥٨٥)، والكاشف (٤٥٧٤)، والميزان (٣ / ٣٨٩)، والبيان والتوضيح ص (٢١٢)، والتهذيب (٨ / ٣٧٤)، وتقريب التهذيب (٥٥٧٨)، وهدي الساري ص (٤٣٦)، والكواكب النيرات ص (٣٧٠).

١١٨- التاريخ الأوسط للبخاري (٤ / ٩٢٩)، وينظر : رجال صحيح البخاري (٢ / ٦٢٣)، وتهذيب الكمال (٢٣ / ٥٨٥)، وميزان الاعتدال (٣ / ٣٨٩)، وتهذيب التهذيب (٨ / ٣٧٤)، وهدي الساري ص (٤٣٦)، والكواكب النيرات ص (٣٧٣).

■ **روايته في الصحيح :**

له في البخاري حديث واحد، من طريق عبد الله بن الأسود، عنه، عن حبيب ابن الشهيد، عن الحسن، عن سمرة في العقيقة[١١٩].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

قال ابن حجر : «وثَّقه ابن المديني، وقال أبو حاتم : لا بأس به إلا أنه تغيَّر، وقال البخاريُّ : اختلط ست سنين. قلت : روى له الشيخان وأصحاب السنن الثلاثة، لكن لم يخرج له البخاري سوى حديثه عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن سمرة في العقيقة، أخرجه عن عبد الله بن أبي الأسود عنه، وعبد الله سمع منه قبل اختلاطه»[١٢٠].

ونقل المزي في التهذيب عن حبيب بن الشهيد قال : «قال لي محمد بن سيرين : سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة، فسألته ؟ فقال : من سمرة بن جندب. قال أبو قلابة : فسمعتُ يحيى بن معين يقول : لم يسمع الحسن من سمرة. قال : فقلت : على مَنْ تطعن على قريش بن أنس! على حبيب بن الشهيد! فسكت»[١٢١].

٢١– كَهْمس بن المنهال السدوسي، أبو عثمان البصري اللؤلؤي، صدوق، رمي بالقدر، من التاسعة، خ[١٢٢].

١١٩– الصحيح مع الفتح (٩/ ٥٩٠) ح (٥٤٧٢)، وينظر : التعديل والتجريح (٣/ ١٠٦٩)، وهدي الساري ص (٤٣٦).

١٢٠– هدي الساري ص (٤٣٦).

١٢١– (٢٣/ ٥٨٨).

١٢٢– ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٠)، والجرح والتعديل (٧/ ١٧١)، والثقات (٩/ ٢٧)، ورجال صحيح البخاري (٢/ ٨٧٥)، والتعديل والتجريح (٣/ ٦١٣)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٢٣٤)، والكاشف (٤٦٨١)، والميزان (٣/ ٤١٦)، من تكلم فيه وهو موثق ص (١٥٧)، والبيان والتوضيح ص (٢١٧)، والتهذيب (٨/ ٤٥١)، وتقريب التهذيب (٥٧٠٧)، وهدي الساري ص (٤٣٧).

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

ذكره في الضعفاء وقال : «عن سعيد بن أبي عروبة، قال إسماعيل بن حفص، عن أبيه : كان يقال : فيه القدر»[١٢٣].

■ **روايته في الصحيح :**

له في البخاري حديث واحد، من طريق خليفة بن خياط، عنه ومحمد بن سواء كلاهما، عن سعيد بن أبي عروبة، في مناقب عمر[١٢٤].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

كهمس أثنى عليه بعض الأئمة، والبخاري لم يدخله في الضعفاء من أجل حديثه، وإنما من أجل مذهبه في القدر ؛ ولذا أخرج له في الصحيح حديثاً فرداً مقروناً بغيره، وفي الفضائل أيضاً.

٢٢- محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري، لقبه عارم، ثقة ثبت، تغير في آخر عمره، من صغار التاسعة، مات سنة ثلاث، أو أربع وعشرين، ع[١٢٥].

١٢٣- الضعفاء رقم (٣٢٢)، وينظر : تهذيب الكمال (٢٣ / ٥٨٥)، والميزان (٣ / ٤١٦)، والبيان والتوضيح ص (٢١٧)، وتهذيب التهذيب (٨ / ٤٥١)، وهدي الساري ص (٤٣٧).

١٢٤- الصحيح مع الفتح (٧ / ٤٢) ح (٣٦٨٦)، وينظر : التعديل والتجريح (٣ / ٦١٣)، وهدي الساري ص (٤٣٧).

١٢٥- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (١ / ٢٠٨)، والجرح والتعديل (٨ / ٥٨)، والضعفاء للعقيلي (٥ / ٣٦٧)، ورجال صحيح البخاري (٢ / ٦٧٤)، والتعديل والتجريح (٢ / ٦٧٥)، وتهذيب الكمال (٢٦ / ٢٨٧)، والكاشف (٥١١٤)، والميزان (٤ / ٧)، ومن تكلم فيه وهو موثق ص (١٦٧)، والبيان والتوضيح ص (٢٤٥)، وتهذيب التهذيب (٩ / ٤٠٢)، وتقريب التهذيب (٦٢٦٦)، وهدي الساري ص (٤٤١)، والكواكب النيرات ص (٣٨٢).

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

قال : «تغيَّر بأَخَرَةٍ»[١٢٦].

■ **روايته في الصحيح :**

محمد بن الفضل من شيوخ أبي عبد الله البخاري، وقد أكثر عنه مباشرة، وبواسطة.

قال الباجي : «أخرج البخاري في الإيمان وغير موضع، عنه، عن جرير بن حازم، وأبي عوانة، وحماد بن زيد، ومعتمر بن سليمان، وروى في الأدب عن عبد الله بن محمد هو المُسْندي، عنه، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه» [١٢٧].

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

ابن الفضل السدوسي : من كبار الأئمة الثقات الأثبات، وإنما الذي أُنْكر من شأنه تغيُّره في آخر عمره، وحُدِّد هذا بالعشرين ومائتين.

قال ابن حجر : «كان سليمان بن حرب يُقَدِّمه على نفسه، وقال أبو حاتم : إذا حدَّثك عارم فاختم عليه، عارمٌ لا يتأخر عن عفَّان، وقال أبو حاتم أيضاً والبخاري: اختلط عارم في آخر عمره، زاد أبو حاتم : مَنْ سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيِّد، ولقيه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وقال الدارقطني : تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة.

قلت : إنما سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة، وقد اعتمده في عدة أحاديث، وروى أيضاً في جامعه عن عبد الله بن محمد المسندي، عنه»[١٢٨].

١٢٦- التاريخ الكبير (١ / ٢٠٨)، وينظر : رجال صحيح البخاري (٢ / ٦٧٥)، وتهذيب الكمال (٢٦ / ٢٨٧)، والميزان (٤ / ٧)، وسير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٦٧)، والبيان والتوضيح ص (٢٤٥)، وتهذيب التهذيب (٩ / ٤٠٢)، وهدي الساري ص (٤٤١).

١٢٧- التعديل والتجريح (٢ / ٦٧٥)، وينظر : هدي الساري ص (٤٤١).

١٢٨- هدي الساري ص (٤٤١)، وينظر : الكواكب النيرات ص (٣٨٥-٣٩٣).

قال ابن الصلاح : «اختلط بأخرة، فما رواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أنْ يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه»[١٢٩].

٢٣- يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر المخزومي مولاهم المصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين، وله سبع وسبعون، خ م ق[١٣٠].

■ **قول الإمام البخاري فيه :**

قال : : «ما روى ابن بُكَيْر عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه»[١٣١].

فقد تكلم في سماعه عن أهل الحجاز، وإمامهم مالك بالأخص، فقد قالوا : إنه أخذ الموطأ عن مالك بعرض حبيب كاتب الليث، ولم يسمعه منه ؛ ومن أجل ذلك تكلم فيه : ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والخليلي، وغيرهم[١٣٢].

■ **روايته في الصحيح :**

ابن بكير المصري لقيه البخاري، وحدَّث أيضاً عن رجل عنه.

وأكثر ما روى عنه إنما هو عن الليث – وهو من أوثق الناس فيه –.

وروى عنه، عن مالك خمسة أحاديث انتقاءً، ومتابعةً أيضاً[١٣٣] ؛ لأنه قد تكلم

١٢٩- المقدمة ص (٦٦٣)، وينظر : مرويات المختلطين في الصحيحين ص (١٢١).

١٣٠- ينظر في ترجمته : التاريخ الكبير (٨/ ٢٨٤)، والجرح والتعديل (٩/ ١٦٥)، الثقات (٩/ ٢٦٢)، ورجال صحيح البخاري (٢ / ٧٩٥)، والتعديل والتجريح (٣ / ١٢١٢)، وتهذيب الكمال (٣١ / ٤٠١)، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٨)، والكاشف (٦١٩٣)، ومن تكلم فيه وهو موثق ص (١٩٧)، وميزان الاعتدال (٤ / ٣٩١)، والبيان والتوضيح ص (٣٠٨)، وتهذيب التهذيب (١١ / ٢٣٧)، وتقريب التهذيب (٧٦٣٠)، وهدي الساري (٤٥٢).

١٣١- ينظر : تاريخ دمشق (٣٤/ ٣٨٢)، وتهذيب التهذيب (١١ / ٢٣٧)، وهدي الساري ص (٤٥٢)، والتنكيل (١ / ١٢٣-١٢٤).

١٣٢- ينظر : تهذيب التهذيب (١١ / ٢٣٧-٢٣٨).

١٣٣- التعديل والتجريح (٣ / ١٢١٢-١٢١٣)، وهدي الساري ص (٤٥٢)، وينظر : الصحيح (٤ / ٣٦١) ح (٢١٤٨)، (٩ / ٥٣٦) ح (٥٣٩٤).

هو – كغيره من الأئمة – في حديث ابن بُكَير عن أهل الحجاز.

■ **الجواب عن كلام البخاري فيه وتخريجه لحديثه :**

قال ابن حجر بعد أنْ ذكر قول البخاري الآنف في يحيى : «فهذا يدلك على أنه ينتقى حديث شيوخه ؛ ولهذا ما أخرج عنه، عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه، عن الليث، وروى عنه بكر بن مضر، ويعقوب بن عبد الرحمن، والمغيرة بن عبد الرحمن أحاديث يسيرة»[١٣٤].

١٣٤– هدي الساري ص (٤٥٢).

المبحث الثاني : الرواة الذين جَرَحَهم الإمام وقد أخرج لهم تعليقاً

١- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع الأنصاري، أبو إسحاق المدني، ضعيف، من السابعة أيضاً، خت ق[١٣٥].

ذكره في الضعفاء، وعلَّق عنه حديثاً واحداً[١٣٦].

٢- حُرَيْث بن أبي مطر الفزاري، أبو عمرو، وابن عمرو، الكوفي الخَنَّاط - بالمهملة والنون - ضعيف، من السادسة، خت ت ق[١٣٧].

ذكره في الضعفاء، وعلَّق عنه حديثاً واحداً متابعةً[١٣٨].

٣- الربيع بن صَبِيْح - بفتح المهملة - السعدي البصري، صدوق سيء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً، قال الرَّامَهُرْمزي : هو أول مَنْ صنَّف الكتب بالبصرة، من السابعة، مات سنة ستين، خت ت ق[١٣٩].

ذكره في الضعفاء، وعلَّق عنه في موضع واحد[١٤٠].

٤- شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله، صدوق، يخطىء كثيراً، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين، خت م ٤[١٤١].

١٣٥- التاريخ الكبير (١ / ٢٧١)، وتهذيب الكمال (٢ / ٤٥)، وتقريب التهذيب (١٤٩)، وهدي الساري (٤٥٦).
١٣٦- الضعفاء رقم (١)، والصحيح (٦ / ٣٤٧) ح (٣٢٩٩).
١٣٧- التاريخ الكبير (٢ / ٧١)، وتهذيب الكمال (٥ / ٥٦٢)، وتقريب التهذيب (١١٩٢)، وهدي الساري (٤٥٦).
١٣٨- الضعفاء رقم (٩١)، والصحيح (١٠ / ١٢) ح (٥٥٥٦).
١٣٩- التاريخ الكبير (٣ / ٢٧٨)، وتهذيب الكمال (٩ / ٨٩)، وتقريب التهذيب (١٩٠٥)، وهدي الساري (٤٥٧).
١٤٠- الضعفاء رقم (١١٨)، والصحيح (١١ / ٦٠٨) ح (٦٧٢٢).
١٤١- التاريخ الكبير (٤ / ٢٣٧)، وتهذيب الكمال (١٢ / ٤٦٢)، وتقريب التهذيب (٢٨٠٢)، وهدي الساري (٤٥٧).

قال عنه : «كثير الغلط»، وعلَّق عنه في موضع واحد فقط[١٤٢].

٥- عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي، أبو سعيد، كاتب الأوزاعي، ولم يرو عن غيره، صدوق ربما أخطأ، قال أبو حاتم : كان كاتب ديوان ولم يكن صاحب حديث، من التاسعة، خت ت ق[١٤٣].

ترجم له في التاريخ الكبير وقال عنه : «ربما يخالف في حديثه»، وقد روى له تعليقاً[١٤٤].

٦- عبد العزيز بن أبي روَّاد - بفتح الراء وتشديد الواو - صدوق عابد ربما وهم، ورُمِيَ بالإرجاء، من السابعة، مات سنة تسع وخمسين، خت ٤[١٤٥].

ذكره في الضعفاء من أجل الإرجاء، وعلَّق عنه في مواضع متابعةً[١٤٦].

٧- عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري المدني، ضعيف، من الثامنة، مات بعد السبعين ومائة، خت ت ق[١٤٧].

ذكره في الضعفاء وقال : «منكر الحديث»، وعلَّق عنه في موضع واحد ولم يذكر اسمه، بل ذكر الرواية التي روى في اسم فرس النبي ﷺ[١٤٨].

١٤٢- علل الترمذي الكبير ص (١٠٦)، والصحيح (٣ / ١٦٨) ح (١٢٥٠).
١٤٣- التاريخ الكبير (٦ / ٤٥)، وتهذيب الكمال (١٦ / ٤٢٠)، وتقريب التهذيب (٣٧٨١)، وهدي الساري ص (٤٥٧).
١٤٤- الصحيح (٣ / ٣٧) ح (١١٥٢).
١٤٥- التاريخ الكبير (٦ / ٢٢)، وتهذيب الكمال (١٨ / ١٣٦)، وتقريب التهذيب (٤١٢٤)، وهدي الساري ص (٤٥٨).
١٤٦- الضعفاء رقم (٢٢٩)، والصحيح (٢ / ٢٣٥) ح (٧٥٣)، (٦ / ٦٠١) ح (٣٥٨٣).
١٤٧- التاريخ الكبير (٦ / ١٣٧)، والتاريخ الأوسط (٤ / ٨٠٢)، وتهذيب الكمال (١٤ / ٤٤٠)، وتقريب التهذيب (٤٢٦٣)، وهدي الساري ص (٣٨٩).
١٤٨- الضعفاء رقم (٢٥٣)، والصحيح (٦ / ٥٨) ح (٢٨٥٥).

٨- عِكْرِمَةُ بنُ عمَّارٍ العِجْليُّ، أبو عمَّارٍ اليَمَاميُّ، أصله من البصرة، صدوقٌ يَغْلَطُ، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضْطِرَابٌ، ولم يكن له كتابٌ، من الخامسة، مات قبيل الستين، خت م ٤ [١٤٩].

علَّق له في موضع واحد عن يحيى بن أبي كثير[١٥٠]، وقد قال فيه: «يضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب»[١٥١].

٩- عمران بن داور - بفتح الواو بعدها راء - أبو العوَّام القطان البصري، صدوق يهم، ورُمِيَ برأي الخوارج، من السابعة، مات بين الستين والسبعين، خت ٤ [١٥٢].

ذكره في الضعفاء وقال: «قال يحيى القطان: لم يكن به بأس، لم يكن من أهل الحديث، وكتبت عنه أشياء، فرميت بها»، وعلَّق عنه في موضع واحد استشهاداً[١٥٣].

١٠- الليث بن أبي سُلَيْم بن زُنَيْم - بالزاي والنون مُصَغَّر - واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك، صدوق، اختلط جداً ولم يتميز حديثه فتُرِكَ، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين خت، م ٤ [١٥٤].

نقل الترمذي عن البخاري أن قال فيه: «صدوق، وربما وهم في الشيء»،

١٤٩- التاريخ الكبير (٧/ ٥٠)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٢٥٦)، والتقريب (٤٧٠٦)، والهدي ص(٤٥٨).
١٥٠- الصحيح (١٠/ ٥١٤) ح (٦١٠٣).
١٥١- ينظر: الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٨٧)، والكامل لابن عدي (٥/ ٢٧٢)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٢٥٦)، والميزان (٣/ ٩٠)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٦١).
١٥٢- التاريخ الكبير (٦/ ٤٢٩)، والتعديل والتجريح (٣/ ١٠١١)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ٣٢٨)، وتقريب التهذيب (٥١٨٩).
١٥٣- الضعفاء رقم (٢٨٦)، والصحيح (٧/ ٤١٦) ح (٤١٢٥).
١٥٤- التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٦)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٢٧٩)، وتقريب التهذيب (٥٧٢١)، وهدي الساري ص (٤٥٨).

وقال مرةً : «صدوق»، وفي ثالثة : «صدوق إلا أنه يغلط»، وعلَّق له قليلاً[١٥٥].

١١- محمد بن سُلَيْم أبو هلال الراسبي - بمهملة ثم موحدة - البصري، قيل : كان مكفوفاً، وهو صدوق فيه لين، من السادسة، مات في آخر سنة سبع وستين، وقيل : قبل ذلك، خت ٤ [١٥٦].

ذكره في الضعفاء فقال : «محمد بن سُلَيْم : أبو هلال الراسبي، ولم يكن من بني راسب، إنما كان نازلا فيهم، وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وابن مهدي يروي عنه، بصري، هو مولى سَامة بن لؤي، قرشي»، وأخرج له تعليقاً[١٥٧].

١٢- محمد بن عجلان المدني، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين، خت م ٤ [١٥٨].

ترجم له في التاريخ الكبير ونقل عن يحيى القطان قوله : «لا أعلم، إلا أني سمعت ابن عجلان يقول : كان سعيد المقبري يحدِّث عن أبيه، عن أبي هريرة، وعن رجل، عن أبي هريرة، فاختلطت عليَّ، فجعلتها عن أبي هريرة»[١٥٩].

وقد ذكر الذهبي أن البخاري ذكره في الضعفاء[١٦٠]، ولعله يقصد الكبير ؛ إذ لم أقف عليه في المطبوع المسمى الصغير، وأخرج له في مواضع تعليقاً[١٦١].

قال ابن حجر في هدي الساري : «صدوق مشهور، فيه مقال من قِبَلِ حفظه، له مواضع معلقة»[١٦٢].

١٥٥- ينظر : سنن الترمذي ح (٢٨٠١)، والعلل الكبير ص (٣١٥، ٤١٨)، والصحيح (٤ / ٥٢) ح (١٨٣٨).
١٥٦- التاريخ الكبير (١ / ١٠٥)، وتهذيب الكمال (٢٥ / ٢٩٢)، وتقريب التهذيب (٥٩٦٠).
١٥٧- الضعفاء رقم (٣٣٩)، والصحيح ح (٣ / ٨٨) ح (١٢١٩)، (١٠ / ٣٥٧) ح (٥٩١١).
١٥٨- التاريخ الكبير (١ / ١٩٦)، وتهذيب الكمال (٢٦ / ١٠١)، وتقريب التهذيب (٦١٧٦)، وهدي الساري ص (٤٥٨).
١٥٩- التاريخ الكبير (١ / ١٩٦).
١٦٠- ينظر : الميزان (٣ / ٦٤٤)، والسير (٦ / ٣٢٢).
١٦١- الصحيح ح (١١ / ١٢٦) ح (٦٣٢٠) (١١ / ١٣٢-١٣٣) ح (٦٣٢٩).
١٦٢- ص (٤٥٨).

١٣- معاوية بن عبد الكريم الثقفي، أبو عبد الرحمن البصري، المعروف بالضال، صدوق، من صغار السادسة، مات سنة ثمانين، وقد قارب المائة، خت [١٦٣].

ذكره في الضعفاء وقال فيه : «معاوية بن عبد الكريم الثقفي البصري، أبو عبد الرحمن، قال حامد بن عمر : كان يقال له : الضال، مولى آل أبي بكرة، وما أعلم رجلاً أعقل منه، نسبه زيد بن حباب، روى عنه موسى بن إسماعيل» [١٦٤].

والعجيب أن الذهبي قال في الميزان : «لم أره في ضعفاء أبى عبد الله لا الكبير ولا الصغير، وأنا أتعجب كيف ما خرجوا له في الكتب» [١٦٥].

علَّق عنه في موطن واحد [١٦٦].

والبخاري لم يذكره في الضعفاء تضعيفاً له، وإنما ليبين سبب تسميته بالضال. وقد أنكر أبو حاتم على البخاري إدخاله في الضعفاء، كما في الجرح والتعديل [١٦٧].

قال ابن حجر : «معاوية بن عبد الكريم هنا ممن لم يخرج له شيئاً موصولاً» [١٦٨].

١٤- النعمان بن راشد الجَزَرِي، أبو إسحاق الرَّقي، مولى بني أمية، صدوق سيء الحفظ، من السادسة، خت م ٤ [١٦٩].

ذكره في الضعفاء وقال : «في حديثه وهم كثير»، وقال في التاريخ : «في حديثه وهم كثير، وهو صدوق في الأصل»، وعلَّق عنه [١٧٠].

١٦٣- التاريخ الكبير (٧ / ٣٣٧)، وتهذيب الكمال (٢٨ / ١٩٩)، وتقريب التهذيب (٦٨١٣).
١٦٤- الضعفاء رقم (٣٦٧).
١٦٥- (٤ / ١٣٦).
١٦٦- الصحيح (١٣ / ١٤٠).
١٦٧- الجرح والتعديل (٨ / ٣٨١).
١٦٨- فتح الباري (١٣ / ١٤٣).
١٦٩- التاريخ الكبير (٨ / ٨٠)، وتهذيب الكمال (٢٩ / ٤٤٥)، وتقريب التهذيب (٧٢٠٤).
١٧٠- الضعفاء رقم (٣٨٩)، والتاريخ الكبير (٨ / ٨٠)، والصحيح (٣ / ٣٣٨) ح (١٤٧٤)، (٧ / ٤٢٨).

ملحق فيما استُشكل من الرواة

جعلت هذا الملحق خاصاً فيما استُشكل من الرواة سواء في كلام الإمام فيهم، أو في ثبوت جرح الإمام لهم، وجعلتهم في هذا الملحق ؛ تتميماً للبحث، وتلافياً لاستدراكهم :

١- الحسن بن عمارة.

ذكره البخاري في الضعفاء (٦٧)، ووضع له المزي في التهذيب (٦ / ٢٦٥) علامة التعليق عند البخاري، وبيَّن ابن حجر أنه لم يعلِّق عنه شيئاً ؛ كما في هدي الساري ص (٣٩٧).

٢- عُبَيْدة بن مُعَتِّب الضبي، أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير.

نص كلام الإمام فيه في علل الترمذي الكبير رقم (٢١٦) : «وأنا أروي عنه»، ولعله : «وأنا لا أروي عنه»، فليتأمل، فإنه هكذا وقع في كل الطبعات ومخطوطة الكتاب الفريدة.

٣- عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

ذكره في الضعفاء (٢٩١)، وجزم الذهبي في ميزان الاعتدال (٣ / ٧٣-٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٦ / ١٤٠-١٤٣)، وابن حجر في هدي الساري ص (٤٢٥)، وفي التقريب (٤٦٣٣) أنه ليس من رجاله، بينما ذهب غيرهما أنه منهم، والأظهر الأول.

٤- عمران بن مسلم، عن عبد الله بن دينار.

ذكره في الضعفاء (٢٨٣) ؛ بناء على الفرق بينه وبين آخر روى له في الصحيح، ووافق البخاري على التفريق ابن أبي حاتم ؛ كما في الجرح والتعديل

(٦ / ٣٠٥)، وخالفهما الدارقطني ؛ كما في العلل (١٢ / ٣٨٦)، ولعل الصواب التفريق بينهما.

٥- محمد بن يزيد الكوفي.

يحتمل أنه أبو هشام الرفاعي، فإنْ كان فقد ضعَّفه الإمام البخاري صريحاً ؛ كما في تهذيب الكمال (٢٧ / ٢٤-٣٥)، والظاهر أنهما اثنان، والبخاري إنما تكلم في أبي هشام الرفاعي، وليس من رجاله بل من رجال مسلم.

رواة من رجال الصحيح ذكر بعض الأئمة أن البخاري أوردهم في كتاب الضعفاء، ولم أقف عليهم فيما تحت يدي من طبعات الكتاب ومخطوطاته[١٧١]، ولعله إما في روايات أخرى للكتاب، أو في كتاب الضعفاء الكبير، ولم يوقف عليه حتى الآن - فيما علمت[١٧٢] - :

٦- ثابت بن محمد العابد أبو محمد، ويقال : أبو إسماعيل.

ذكر الذهبي في الميزان (١ / ٣٦٦-٣٦٧)، والسير (١٧ / ٢٩٩)، وأبو زرعة العراقي في البيان والتوضيح ص (٧٦)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٢ / ١٤) أنَّ البخاري ذكره في كتاب الضعفاء، ونصَّ ابن حجر أنه - أي البخاري - أورد له حديثاً، وبيَّن أنَّ العلة فيه من غيره.

قلت : وقفت على هذا في التاريخ الكبير (٢ / ١٧٠)، وليس في الضعفاء المطبوع.

١٧١- الذي وقفت عليه من مخطوطات الكتاب ثلاث مصوَّرات، وقد تضمنت فهارس التراث المتعددة أكثر من ذلك.

١٧٢- ذكر بروكلمان في التاريخ (١ / ١٦٦) أنه يوجد في مكتبة بتنة بالهند، وعليه اعتمد مَنْ جاء بعده، ولا أعرف عن صحة هذه النسبة شيئاً.

٧- حصين بن عبد الرحمن السُّلَمي، أبو الهذيل الكوفي.

ذكر الذهبي في الميزان (١ / ٥٥٢) أنَّ البخاري ذكره في كتاب الضعفاء، ولم أقف عليه.

٨- حمران بن أبان مولى عثمان.

ذكر الذهبي في الميزان (١ / ٦٠٤) أنَّ البخاري ذكره في الضعفاء، ولم أقف عليه.

٩- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

ذكر الذهبي في الميزان (٢ / ٥٩٨-٥٩٩) أن البخاري انفرد بذكره في الكتاب الكبير في الضعفاء، والذي وقفت عليه في الضعفاء إنما هو عبد الرحمن ابن يزيد بن تميم السُّلَمي، وهو من رجال النسائي وابن ماجه، وقد تكلم فيه البخاري وغيره من الحفاظ، ويوضِّح هذا ما نقله الذهبي في المغني في الضعفاء (٣٦٥٨) عن البخاري فإنه موجود في التاريخ الكبير، وليس في الضعفاء.

١٠-مِقْسم بن بُجْرة، ويقال: نجدة، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس؛ للزومه له.

ذكر الذهبي أنَّ البخاري ذكره في الضعفاء، ولم أقف على ذلك.

قال في الميزان (٤ / ١٧٦): «والعجب أنَّ البخاري أخرج له في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء، فساق له حديث شعبة عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ وهو صائم، ثم روى عن شعبة أنَّ الحكم لم يسمع من مقسم حديث الحجامة».

وهذا الكلام المنقول وقفت عليه في التاريخ الأوسط (٣ / ١٩٧)، الذي طبع

أولاً باسم التاريخ الصغير.

١١–يحيى بن واضح أبو تميلة.

أثبت أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٩/ ١٩٤) أنَّ البخاري ذكره في الضعفاء، ونفى ذلك الذهبي في الميزان (٤/ ٤١٣)، والسير (٩/ ٢١٠)، ولم أقف عليه في الكتاب.

خاتمة البحث

الحمد لربنا ومولانا أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وله الحمد فبنعمته وتوفيقه تتم الصالحات، وتُقْضَى الحاجات، فهذا أوان قَيْد النتائج، ورَقْم الخلاصة – سائلاً المولى سدادها وصوابها – :

١- دِقَّة وبراعة الإمام البخاري في تأليف صحيحه.

٢- اتساق منهجه، واطراد مسلكه في جرح الرواة وتعديلهم.

٣- حسنُ انتقائه لأحاديث الرواة.

٤- بيان الفرق بين مَنْ أخرج لهم في الأصول والموصولات احتجاجاً ومَنْ أخرج لهم في المتابعات أوالمعلقات.

٥- أنَّ المتكلَّم فيهم من رواة الصحيح ليس في مقتضى جرحهم الطعن في شيء من أحاديث الصحيح مطلقاً.

٦- أنه لا تلازم بين جرح الراوي وإخراج حديثه، أو الرواية عنه في الجملة.

٧- أنَّ مَنْ ذكرهم الإمام في كتابه الضعفاء لا يطلق فيهم قصد الجرح، فقد تعددت مقاصده في ذكر الرواة في هذا الكتاب ؛ فربما يكون لبيان أنَّ الخطأ في حديثٍ ما من غير هذا الراوي، أو للحكم على خبر رواه، أو لبيان عدم اتصال، وربما دفع توهم جَرْحه.

وأذكِّر في الختام أنَّ هذا غاية جهدي، ومبلغ فهمي، فما كان في هذه الأسطر من صواب وحق فمن الله وحده، وهو الذي تفضَّل ومنَّ به، وما كان من خطأ أو وهم فمن تقصيري وزَلَلي، وأستغفر الله تعالى، وأتوب إليه.

رزقنا الله العلمَ النافعَ، والعملَ الصالحَ، وجعلنا من أنصارِ دينه، والدعاةِ إلى سبيله على بصيرة، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على محمد وآله وصحبه أجمعين.

فهرس لأهم المصادر والمراجع

١- أجوبة أبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) عن أسئلة البرذعي. تحقيق : الدكتور سعدي الهاشمي. ط / الأولى. عام ١٤٠٢ هـ. ضمن كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، من مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٢- أحوال الرجال. أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ). تحقيق : صبحي البدري السامرائي. ط / الأولى. عام ١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، للحافظ ابن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق : عامر حسن صبري، ط / الأولى. عام ١٤١٤هـ. دار البشائر، بيروت.

٤- الإصابة في تمييز الصحابة. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : علي محمد البجاري. ط / الأولى. عام ١٤١٢ هـ. دار الجيل ـ بيروت.

٥- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط. برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم ابن محمد بن خليل سبط ابن العجمي. (ت ٨٤١هـ). المحقق : علاء الدين علي رضا. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. دار الحديث. القاهرة.

٦- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، تحقيق : عامر حسن صبري، ط / الأولى. عام ١٤١٧هـ. دار البشائر، بيروت.

٧- البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق كمال يوسف الحوت.

ط / الأولى، عام ١٤١٠هـ. دار الجنان، بيروت.

٨- البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي. مصورة المخطوط الموجود في الجامعة الأمريكية في بيروت، رقم الفلم (٥٦ / ٦٣٥)، ١٢٠ورقة.

٩- بيان الوهم والإيهام. أبو الحسن علي ابن القطان الفاسي. (ت ٦٢٨هـ). المحقق : د / الحسين آيت سعيد. ط / الأولى. عام ١٤١٨هـ. دار طيبة ـ الرياض.

١٠- تاريخ الإسلام. للإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ). تحقيق : بشار عواد. ط / الأولى. عام ١٤٢٨هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١١- تاريخ أسماء الثقات. أبو حفص عمر بن شاهين. (ت ٣٨٥هـ). المحقق : صبحي السامرائي. ط / الأولى. عام ١٤٠٤هـ. الدار السلفية ـ الكويت.

١٢- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. أبو حفص ابن شاهين. (ت ٣٨٥هـ). المحقق : عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. ط / الأولى. عام ١٤٠٩هـ.

١٣- التاريخ الأوسط. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. (ت ٢٥٦ هـ). تحقيق : تيسير أبو حيمد ويحيى الثمالي. ط / الثانية. عام ١٤٢٩ هـ. مكتبة الرشد ـ الرياض.

١٤- التاريخ الأوسط. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. (ت ٢٥٦ هـ). تحقيق : محمد بن إبراهيم اللحيدان. ط / الأولى. عام ١٤١٨ هـ. دار الصميعي ـ الرياض.

١٥- تاريخ البخاري، دراسة للدكتور عادل الزرقي، ط / الأولى. عام ١٤٢٣هـ.

دار طويق.

١٦- تاريخ بغداد. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. (٤٦٣هـ). تحقيق : بشار عواد. ط / الأولى. عام ١٤٢٧هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٧- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين. عثمان بن سعيد الدارمي. (ت ٢٨٠هـ). تحقيق : أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث ـ دمشق، بيروت. طباعة أم القرى بمكة.

١٨- التاريخ الكبير. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري. (ت ٢٥٦هـ). ط / الثانية. عام ١٤١١هـ. دار الفكر ـ بيروت.

١٩- التاريخ والعلل. لأبي زكريا يحيى بن معين برواية عباس الدوري. تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف. ط / الأولى. عام ١٣٩٩ هـ. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

٢٠- تحفة الأخباري بترجمة البخاري، لابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢ هـ)، تحقيق : محمد ناصر العجمي، ط / الأولى. عام ١٤٣٠هـ. دار البشائر، بيروت.

٢١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي. (ت ٧٤٢هـ). تحقيق : عبد الصمد شرف الدين. ط / الثانية. عام ١٤٠٣هـ. دار القيمة ـ بمباي، الهند، وبيروت.

٢٢- تحفة الأقوياء في تحقيق كتاب الضعفاء للبخاري، تحقيق : حافظ زبير علي زئي، مكتبة الحديث في باكستان، ط / الأولى.

٢٣- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. للإمام السيوطي (٩١١هـ)،

تحقيق : نظر الفاريابي، ط / الأولى. عام ١٤١٤هـ. مكتبة الكوثر، الرياض.

٢٤- تذكرة الحفاظ. الإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). ط / الأولى. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٥- تعجيل المنفعة. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : د / إكرام الله إمداد الحق. ط / الأولى. عام ١٤١٦هـ. دار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٢٦- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح، لأبي الوليد الباجي (٤٧٤هـ)، تحقيق أبو لبابة حسين. ط / الأولى. عام ١٤٠٦هـ. دار اللواء بالرياض.

٢٧- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : عبد الغفار البنداري. محمد أحمد عبد العزيز. ط / الأولى. عام ١٤٠٥هـ. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٨- تغليق التعليق، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق : سعيد بن عبد الرحمن القزقي، ط / الأولى. عام ١٤٠٥هـ. المكتب الإسلامي في بيروت، دار عمار في الأردن.

٢٩- تقريب التهذيب. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. ط / الأولى. عام ١٤١٦هـ. دار العاصمة ـ الرياض.

٣٠- تقريب التهذيب. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : محمد عوامة. ط / الرابعة. عام ١٤١٢هـ. دار الرشيد ـ سوريا.

٣١- تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨هـ)، تحقيق علي العمران، ومحمد عزير شمس. ط / الأولى. عام ١٤٢١هـ، دار عالم الفوائد في مكة.

٣٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : عبد الله بن هاشم اليماني المدني. دار المعرفة ـ بيروت.

٣٣- تهذيب التهذيب. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). مصوَّر عن ط / الأولى. عام ١٣٢٦هـ. مجلس دائرة المعارف النظامية ـ الهند.

٣٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي. (ت ٧٤٢هـ). تحقيق : د / بشار عوَّاد معروف. ط / الأولى. عام ١٤١٣هـ. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣٥- الثقات، الإمام الحافظ محمد بن حبان أبو حاتم البستي. (ت ٣٥٦هـ). ط / الأولى. عام ١٤٠٢هـ. مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت.

٣٦- جامع التحصيل في أحكام المراسيل. صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدي العلائي. (ت ٧٦١هـ). تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي. ط / الأولى. عام ١٣٩٨هـ. الدار العربية للطباعة.

٣٧- الجامع في العلل ومعرفة الرجال. رواية عبدالله بن أحمد، والمرُّوذي، والميموني، وأبي الفضل صالح. تحقيق : محمد حسام بيضون. ط / عام ١٤١٠هـ. مؤسسة الكتاب الثقافية. بيروت.

٣٨- الجرح والتعديل. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. (ت

٣٢٧هـ). مصوَّر عن ط / الأولى. عام ١٣٧١هـ. دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٩- جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث، للدكتور علي بن عبد الله الصياح، ط / الأولى. عام ١٤٢٥هـ. دار المحدث.

٤٠- الحطة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب صديق حسن القنوجي (١٣٠٧ هـ)، تحقيق علي حسن الحلبي، ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. دار الجيل في بيروت، ودار عمار في الأردن.

٤١- دراسات في الجرح والتعديل، للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط / الأولى. عام ١٤١٥هـ. مكتبة الغرباء الأثرية.

٤٢- ديوان الضعفاء والمتروكين. الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق : لجنة من العلماء بإشراف الناشر. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. دار القلم - بيروت .

٤٣- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق. الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق : محمد شكور بن محمود الحاجي الميادیني. ط / الأولى. عام ١٤٠٦هـ. مكتبة المنار - الأردن.

٤٤- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، ط / الخامسة. عام ١٤١٠هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٤٥- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسنات اللكنوي (١٣٠٤هـ). تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، ط / الثالثة. عام ١٤٠٧هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٤٦- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم. للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : محمد بن إبراهيم الموصلي. ط / الأولى عام ١٤١٢ هـ. دار البشائر الإسلامية. بيروت.

٤٧- روايات المدلسين في صحيح البخاري، للدكتور عوَّاد الخلف. ط / الأولى عام ١٤٢٣هـ. دار البشائر الإسلامية. بيروت.

٤٨- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني. أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني. (ت ٤٥٢هـ). تحقيق : د/ عبد الرحيم القشقري. عام ١٤٠٤ هـ لاهور ـ باكستان.

٤٩- سؤالات ابن الجنيد لابن معين. أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي. (ت٢٦٠هـ). تحقيق : أحمد محمد نور سيف. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. مكتبة الدار ـ المدينة المنورة.

٥٠- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. (ت ٤٠٥ هـ). تحقيق : موفق بن عبد القادر. ط / الأولى. عام ١٤٠٤هـ. مكتبة المعارف ـ الرياض.

٥١- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل. الإمام سليمان بن الأشعث السجستاني. (ت ٢٧٥هـ). تحقيق : زياد محمد منصور. ط / الأولى. عام ١٤١٤هـ. مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة.

٥٢- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني. أبو عبيد محمد بن علي الآجري. تحقيق : عبد العليم البستوي. ط / الأولى. عام ١٤١٨هـ. دار الاستقامة في مكة المكرمة، ومؤسسة الريان في بيروت .

٥٣- سير أعلام النبلاء. للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط / السابعة. عام ١٤١٠هـ. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٥٤- سيرة الإمام البخاري، عبد السلام المباركفوري (١٣٤٢هـ). ط / الثامنة. عام ١٤١٨هـ. دار الفتح بالشارقة.

٥٥- شرح علل الترمذي. للحافظ أبي الفرج ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). تحقيق : د / همام عبدالرحيم سعيد. ط / الأولى. عام ١٤٠٧هـ. دار المنار ـ الأردن.

٥٦- شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، ط / الأولى. عام ١٤١٧هـ . مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٥٧- شروط الأئمة الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، ط / الأولى. عام ١٤١٧هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٥٨- صحيح مسلم. الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة دار إحياء الكتب العربية. بيروت.

٥٩- الضعفاء الصغير للبخاري مع التاريخ الصغير، وكتاب ضعفاء النسائي، طبعة إدارة ترجمان السنة. باكستان. لاهور. عام ١٣٩٧ هـ.

٦٠- الضعفاء للإمام أبي عبد الله البخاري. تحقيق : أحمد بن إبراهيم أبو العينين. ط / الأولى. عام ١٤٢٦هـ. مكتبة ابن عباس، مصر.

٦١- الضعفاء للإمام أبي عبد الله البخاري. مصورة مخطوط، أصلها محفوظ

في دار الكتب المصرية برقم (٢٩٥ / حديث، تيمور).

٦٢- الضعفاء للإمام أبي عبد الله البخاري. مصورة مخطوط، أصلها محفوظ في المكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء رقمها (م، م، خ ٢٢ / ١)، ١٨ ورقة، تاريخ نسخها سنة ٦٤٥هـ.

٦٣- الضعفاء للإمام أبي عبد الله البخاري. مصورة مخطوط، أصلها محفوظ في المكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء، ١٤ ورقة، تاريخ نسخها سنة ١٣٢٠هـ.

٦٤- الضعفاء. أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي. (ت ٣٢٢هـ). تحقيق : مازن السرساوي، ط / الأولى. عام ١٤٢٩هـ. دار مجد الإسلام، ودار ابن عباس، مصر.

٦٥- الضعفاء والمتروكون. الحافظ علي بن عمر الدارقطني. (ت ٣٨٥هـ). تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط / الأولى. عام ١٤٠٤هـ. مكتبة المعارف ـ الرياض.

٦٦- علل الحديث. الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. (ت ٣٢٧هـ). تحقيق : محمد بن صالح الدباسي. ط / الأولى عام ١٤٢٤هـ. مكتبة الرشد ـ الرياض.

٦٧- العلل الكبير. للإمام أبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق : حمزة ديب مصطفى. ط / الأولى. عام ١٤٠٦ هـ. مكتبة الأقصى. الأردن.

٦٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني. ت (٣٨٥هـ). المحقق : محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط / الأولى. دار طيبة للنشر والتوزيع ـ الرياض.

٦٩- العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ). (رواية المروذي، وصالح، والميموني). تحقيق : د / وصي الله بن محمد عباس. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. الدار السلفية ـ بومباي، الهند.

٧٠- العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ). (رواية ابنه عبد الله). تحقيق : وصي الله عباس. ط / الأولى. عام ١٤٠٨هـ. المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٧١- فتح الباري. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت ٨٥٢هـ). تحقيق وتصحيح : سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز. ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي. عام ١٣٧٠هـ. المطبعة السلفية ـ القاهرة.

٧٢- الكاشف. للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: محمد عوامة. ط / الأولى. عام ١٤١٣هـ. دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن ـ جدة.

٧٣- الكامل في ضعفاء الرجال. الإمام الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. (ت ٣٦٥هـ). تحقيق : سهيل زكّار. ط / الثالثة. عام ١٤٠٩هـ. دار الفكر ـ بيروت.

٧٤- الكواكب النيرات. أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (ت ٩٣٩هـ). المحقق : عبد القيوم عبد رب النبي. ط / الأولى. عام ١٤٠١هـ. دار المأمون للتراث ـ دمشق. بيروت.

٧٥- لسان الميزان. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت٨٥٢هـ). تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. ط / الأولى. عام ١٤٢٣هـ. دار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٧٦- المتكلمون في الرجال للحافظ السخاوي (٩٠٢هـ). تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، ط / الخامسة. عام ١٤١٠هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٧٧- المجروحين. الحافظ محمد بن حبان البستي. (ت ٣٥٤هـ). المحقق : محمود إبراهيم زايد. عام ١٤١٢هـ. دار المعرفة ـ بيروت.

٧٨- المراسيل. الحافظ عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم. (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني. ط / الثانية. عام ١٤٠٢هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٩- مرويات المختلطين في الصحيحين، للدكتور جاسم محمد العيساوي، ط / الأولى. عام ١٤٢٧هـ. مكتبة الصحابة ـ مصر.

٨٠- مرويات مَنْ رمي بالإرجاء في صحيح البخاري، للدكتور إدريس عسكر حسن العيساوي، ط / الأولى. عام ٢٠٠٨م. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨١- المستدرك على الصحيحين. الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ). دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٨٢- المسند. الإمام أحمد بن حنبل. (ت ٢٤١هـ). تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف. د / عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط / الثانية. عام ١٤٢٠هـ. موسسة الرسالة ـ بيروت .

٨٣- معرفة الثقات. الإمام أحمد بن عبد الله العجلي. (ت٢٦١هـ). تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط / الأولى. عام ١٤٠٥هـ. مكتبة الدار ـ المدينة المنورة.

٨٤- معرفة الرجال. للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٠ هـ) رواية ابن

محرز عنه. تحقيق : محمد كامل القصار. عام ١٤٠٥ هـ. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٨٥- المغني في الضعفاء. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق : أبي الزهراء حازم القاضي. ط / الأولى. عام ١٤١٨هـ. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨٦- منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح، للباحثة كريمة سوداني. ط / الأولى. عام ١٤٢٥هـ. مكتبة الرشد ـ الرياض.

٨٧- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، الدكتور أبو بكر كافي. ط / الأولى. عام ١٤٢١هـ. دار ابن حزم.

٨٨- الموقظة. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، ط / الرابعة. عام ١٤٢٠هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب.

٨٩- ميزان الاعتدال. أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. (ت٧٤٨هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت.

Abstract

The Narrators who were Invalidated by Imam Al-Bokhari and Published them in the Saheeh.

Dr. Abdullah Bin Fouzan Bin Saleh Al-Fouzan

The aim of this research is to gather those narrators and investigate the invalidation of Imam Al-Bokhari to them in his Saheeh (Authentic Book). The question asked is whether this invalidation is verified or not. The most important conclusions reached by the researcher are that Imam Al-Bokhari was very accurate in his methodology and its correlation in the invalidation of the narrators and their adjustment whether the narrators were discussed in the authentic or related hadiths.

UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

ACADEMIC REFEREED JOURNAL OF

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

GENERAL SUPERVISION
Dr. Mohammed Abdul Rahman
Vice Chancellor of the College

EDITOR IN-CHIEF
Prof. Ahmed Hassani

EDITORIAL BOARD
Prof. Mohamed Abdallah Sa'ada
Prof. Abdullah Mohammed Aljuburi
Prof. Omar Abdul Maboud
Prof. Faisal Ibrahim Rasheed Safa

ISSUE NO. 40
Muharram 1432H - December 2010CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the ***"Ulrich's International Periodicals Directory"***
under record No. 157016

e-mail: iascm@emirates.net.ae

UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

College of Islamic & Arabic Studies Magazine

An Academic Refereed Journal

40

Issue No. 40

E Mail iascm@emirates.net.ae

Website www.islamic-college.ae

Read In This Issue

The Narrators who were invalidated by Imam Al-Bokhari and published them in the Saheeh

The Term "Sheikh" in the Narratives of Al-Bokhari in the Saheeh as Applied to those Described by it - (A Critical, Methodological Study)

The Civilizitional Values Between the Prophetic Sunnah and our Islamic History and Between the World Declaration of Human Rights - (A Theoretic and Practical View)

The Impossibility and its Contemporary Applications in the Field of Medication - (Founding and Successivity)

The Effect of Excessiveness on the thinking of the Human Being

The Rhetoric and the Novel - Reading in the Critical Novelistic Address of Dr. Mohammad Iqbal Arwi

The Protrection of God's Sacrosancts - (Hassan Ibn Thabet an Example)

The Problem of God's Singleness - (A Grammatical Quranic Case Study)

Strategies for Reading and Writing Instructional Texts: Catering for Multiple Audience

م 2010/ هـ1432